الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

برنامج الماجستير في القانون العام

كلية الحقوق

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 4-6 مايو 2015

HC066-C2-R066

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة.....2

2. المؤشر (1): برنامج التَّعَلُّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....27

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 36

6. الاستنتاج 45

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْليم والتدريب–مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التَّعْلِيم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكُلِّيَّة، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم الى زيادة الثقة في نظام التَّعْلِيم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التَّعْلِيم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب، ومجلس التَّعْلِيم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التَّعَلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التَّعْلِيم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التَّعَلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التَّدْرِيس، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج. وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة في جامعة البحرين

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة في كُلِّيَّة الحقوق من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التَّعْلِيم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 4–6 مايو 2015، لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكُلِّيَّة، وهي: البكالوريوس في الحقوق، الماجستير في القانون العام، والماجستير في القانون الخاص.

ومن ثَمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكُلِّيَّة التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج الماجستير في القانون العام استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 11 ديسمبر 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كُلِّيَّة الحقوق إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال 4–6 مايو 2015. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكُلِّيَّة؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتها، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 5 مارس 2015.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج الماجستير في القانون العام، وفي التَّعْلِيم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التَّدْرِيس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في القانون العام. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التَّعْلِيم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي أن تتقدم بشكرها لـ جامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكُلِّيَّة. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والادارية في برنامج الماجستير في القانون العام بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كُلِّيَّة الحقوق

بدأت دراسة القانون في جامعة البحرين كقسم من أقسام كُلِّيَّة إدارة الأعمال في سنة 1999، غير أنه وإدراكًا لأهمية الدور الذي تؤديه دراسة القانون باعتباره رافدًا مهمًّا من روافد النهضة العلمية، فقد صدر قرار مجلس الأمناء بجامعة البحرين رقم (159)، بإنشاء كُلِّيَّة الحقوق في 6-3-2002. وتسعى كُلِّيَّة الحقوق إلى أداء رسالتها من خلال إعداد وتأهيل طلبتها للعمل في المؤسسات والهيئات القضائية والتشريعية والدوائر القانونية، وتزويدهم بالعلم والمعرفة القانونية وضرورة الربط بين الواقع العملي والدراسة النظرية، الأمر الذي يجعلهم قادرين على التغيير الإيجابي في مجتمعهم وتلبية حاجاته المتجددة. ويوجد في الكُلِّيَّة حاليًا قسمان، هما: قسم القانون العام وقسم القانون الخاص. كما تقدم الكُلِّيَّة أربعة برامج أكاديمية هي: برنامج البكالوريوس في

الحقوق، برنامج الماجستير في القانون العام، برنامج الماجستير في القانون الخاص، وبرنامج الدكتوراه في الحقوق. وفي العام الأكاديمي 2014–2015، كان عدد أعضاء هيئة التَّدْرِيس في الكُلِّيَّة (44) عضوًا أكاديميًّا يعملون بدوام كامل، و(10) أعضاء يعملون بدوام جزئي، يدعمهم (20) موظفًا إداريًّا في تقديم البرنامج. وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالكُلِّيَّة في وقت إجراء الزيارة الميدانية (1871) طالبًا. وقد تمت مراجعة برامج الكُلِّيَّة في عام 2013، من قبل جمعية المحامين الأمريكية (American Bar Association) التي قدمت تقريرها بشأن المقترحات وإصلاحات التَّعْلِيم القانوني في الكُلِّيَّة.

4.1 نبذة عامة حول الماجستير في القانون العام

يتم طرح برنامج الماجستير في القانون العام من قبل قسم القانون العام في كُلِّيَّة الحقوق، حيث يضطلع عميد كُلِّيَّة الحقوق بإدارة البرنامج بالتنسيق مع رئيسي قسم القانون العام والقانون الخاص. وقد بدأ طرح البرنامج في العام الأكاديمي 2008–2009، وتم تخريج طالبين كأول دفعة في العام الأكاديمي 2010–2011. ويساهم في تقديم البرنامج (17) من أعضاء هيئة التَّدْرِيس يدعمهم (20) موظفًا إداريًّا في تقديم البرنامج. وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالبرنامج (19) طالبًا، ومنذ بدء الدراسة في البرنامج، تم تخريج (17) طالبا في برنامج الماجستير في القانون العام.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في القانون العام

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التَّعَلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التَّعَلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التَّدْرِيس، ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 تم طرح برنامج الماجستير في القانون العام بهدف تزويد المجتمع البحريني بخريجين ذوي خبرات قانونية متميزة لمزاولة العمل القانوني بكفاءة عالية، وتوظيف البحث القانوني في مجال خدمة المجتمع، ومتطلبات سوق العمل، وتعميق الدراسات القانونية بما يكفل تطور العمل التشريعي والقضائي والفقهي. ولدى البرنامج إطار عمل أكاديمي واضح يشير إلى الغاية من طرحه، وإلى هيكل البرنامج، وأهدافه، ومخرجاته التَّعْلِيمية المطلوبة. وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي مصفوفات تحدد المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج، وربطها بأهدافه بما يتفق مع رسالة الكُلِّيَّة المتمثلة في إعداد كفاءات قانونية متميزة، ورسالة الجامعة المتمثلة في التميز في التَّعْلِيم والتَّعَلُّم. وتُقدِّر لجنة المراجعة أن برنامج الماجستير في القانون العام لديه إطار عمل أكاديمي واضح يبين أهداف البرنامج ومخرجاته التَّعْلِيمية، بما يساهم في تحقيق رسالة الكُلِّيَّة والمؤسسة.

2.2 يتكون المنهج الدراسي لبرنامج الماجستير في القانون العام من (33) ساعة معتمدة موزعة على (9) مقررات دراسية (من بينها (8) مقررات إجبارية، ومقرر واحد اختياري) بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر، بالإضافة إلى (6) ساعات لأطروحة الماجستير. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أن المنهج الدراسي منظم، ويتيح للطالب التقدم الدراسي من فصل دراسي إلى آخر، ومن مقرر دراسي إلى آخر، على أن يكون الحد الأدنى للعبء الدراسي في الفصل الواحد هو (6) ساعات معتمدة، والحد الأقصى (9) ساعات معتمدة. وترى لجنة المراجعة أنَّ العبءَ الدراسي للطالب مناسبٌ. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المواد التي يتم تدريسها تشمل معظم فروع القانون العام، وقد تم تسمية معظم المقررات باسم فرع القانون الذي ينتمي إليه المقرر دون تحديد موضوع المقرر، كالقانوني الجنائي (LAW 522)، والقانون الدستوري (LAW 524)، والقانون الإداري (LAW 525)، والقانون الدولي العام (LAW 527) وخلال المقابلات، علمت اللجنة أنه قد جرى العمل على أن يقوم عضو هيئة التَّدْرِيس المكلف بتدريس المقرر، باختيار ثلاثة موضوعات يرى أنها مهمة وحديثة يعرضها على مجلس القسم؛ ليختار القسم منها موضوعًا يتم تدريسه في العام الدراسي التالي بعد موافقة مجلس الكُلِّيَّة على هذا الاختيار. وقد

استعلمت لجنة المراجعة من إدارة الكُلِّيَّة عن الموضوعات التي يتم تدريسها لمجموعة من المقررات ووجدت أنها، بوجه عام، ملائمة لفرع القانون العام الذي يتناوله كل المقرر. إلا أن لجنة المراجعة ترى أن اتباع هذا النظام يعني أن موضوع المقرر يتغير من سنة أو عدة سنوات إلى أخرى؛ مما يؤدي إلى عدم علم الطالب بالموضوعات التي سيدرسها في هذه المقررات عند التحاقه بالبرنامج. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تضع الكُلِّيَّة، بناء على اقتراح مجلس القسم وموافقة مجلس الكُلِّيَّة، قائمة بالموضوعات التي سيتم تدريسها في كل مقرر في إطار خطة تشمل عددًا معيَّنًا من السنوات (من 3–5 سنوات)، بحيث تكون الموضوعات التي يتم تدريسها في السنوات القادمة معلومة ومعلنة وفقًا للخطة الدراسية، مع مراعاة تعديل وصف المقررات التي يتضمنها الملف وتحديثها بما يتوافق مع الموضوعات التي يتم تدريسها في كل سنة. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تتضمن الخطة الدراسية مقررًا اختياريًّا بمعدل (3) ساعات معتمدة، حيث يتعين على الطالب اختيار مقرر من بين (3) مقررات اختيارية يتم طرحها، وهي فلسفة القانون (LAW 501)، حقوق الإنسان (LAW 521)، والقضاء الإداري (LAW 526). غير أن اللجنة علمت من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة عدم وجود فرصة حقيقية للطالب لاختيار مقرر من بين المقررات الاختيارية، حيث إن الكُلِّيَّة هي التي تختار المقرر الذي يتم طرحه. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بطرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، بحيث تتاح للطلبة فرصة حقيقية لاختيار مقرر من بينها. وتقترح اللجنة بأن تتضمن هذه المقررات عددًا من الموضوعات الجديدة بما يتفق مع التطورات الحديثة، مثل: الجرائم الاقتصادية، وعقد إنشاء البنية التحتية، والمحكمة الجنائية الدولية، وعقود استغلال الثروات الطبيعة.

3.2 تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي يتضمن مجموعةً مناسبةً من المقررات المعمقة والموسَّعة التي تكسب الطالب قدرًا مناسبًا من المعارف المعمقة تنعكس في مهارات ذهنية ومهنية، كالتحليل والاستنتاج، ومقارنة النصوص القضائية. وتتاح للطالب فرصة تطبيق المهارات العملية من خلال مقرر مناهج البحث (LAW 500)، الذي يساهم في بناء قدرة الطالب على إجراء الأبحاث القانونية من خلال تعلم كيفية تحديد المشكلات العملية موضوع البحث، والتوصل إلى حلول لها، من خلال تحليل النصوص والقرارات القضائية، كما يكسب هذا المقرر الطالب مهارة الصياغة القانونية، وهذا أمر لا غنى عنه لكتابة أطروحة الماجستير. وقد تَبَيَّنْ للجنة

المراجعة من خلال المقابلات، أن معظم الطلبة يرون تحقق استفادة كبيرة لهم من دراسة هذا المقرر، وعبروا عن رضائهم عن أداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قاموا بتدريس هذا المقرر. كما أكد أعضاء هيئة التَّدْرِيس في لقائهم مع لجنة المراجعة أن مقرر مناهج البحث يدرس بطريقة عملية حول كيفية إعداد الدراسات القانونية، من حيث اختيار موضوعات البحث، والالتزام بقواعد البحث العلمي؛ وأنَّ عضو هيئة تدريس المقرر يصطحب الطلبة إلى المكتبة للتعرف على المؤلفات والأبحاث المنشورة المتصلة بموضوع البحث. وتُقدِّر لجنة المراجعة وجود مقرر مناهج البحث في الخطة الدراسية؛ مما يحقق التوازن المطلوب بين المعارف النظرية، وتطبيق المهارات العملية في مجال القانون العام.

4.2 اطلعت لجنة المراجعة على مجموعة من ملفات المقررات خلال الزيارة الميدانية، حيث لاحظت اللجنة استخدام استمارة موحدة؛ من أجل توصيف المقرر ومخرجاته، وربط هذه المخرجات بالمخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج، وأهدافه. كما يحتوي ملف المقرر على توزيع مفردات المقرر على أسابيع الفصل الدراسي التي تبلغ (16) أسبوعًا منها أسبوع مخصص لمراجعة المقرر، وأسبوع آخر مخصص للامتحانات. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المفردات الدراسية لكل مقرر تبيِّن طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم لكل نوع من مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقرر، مع تحديد أدوات التقييم التي ستستخدم لقياس هذه المخرجات. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، علمت اللجنة أن عملية إعداد استمارات المفردات الدراسية تتم وفقًا لإرشادات مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين، وهذا أمر تُقدِّره لجنة المراجعة. إلا أن لجنة المراجعة لاحظت عدم توافق ما تم توثيقه في بعض ملفات المقررات مع المقررات الفعلية التي يتم تدريسها خلال فترة الزيارة الميدانية؛ وذلك نظرًا لتغيير الموضوعات التي يتم طرحها في هذه المقررات من سنة أو عدة سنوات إلى أخرى، كما أشارت لجنة المراجعة سابقًا (انظر الفقرة 2.2). فعلى سبيل المثال، تحتوي الخطة الدراسية في الفصل الدراسي الأول على مقرر جرائم المعلوماتية (LAW 523)، في حين تضمَّن توصيف مقررات قسم القانون العام ومخرجاتها مقرر "الجرائم المستحدثة" دون وجود مقرر يحمل اسم: "جرائم المعلوماتية". وقد استعلمت لجنة المراجعة من إدارة الكُلِّيَّة عن موضوع المقرر الذي تم تدريسه تحت عنوان: "الجرائم المستحدثة"، فأفادت الكُلِّيَّة بأن الموضوع الذي تم تدريسه في مقرر الجرائم المستحدثة (LAW 532)، في الدفعة الثالثة هو "الجرائم الإلكترونية"، وقد تغير الموضوع في الدفعة الرابعة إلى "النقل والزراعة"، ثم تغير في

الدفعة الخامسة إلى "الإرهاب الإلكتروني التقليدي"، وبالاطلاع على ملف هذا المقرر تبين أن استمارة توصيف المقرر لا تتضمن تحديد أي موضوع من هذه الموضوعات الثلاثة التي أفادت بها إدارة الكُلِّيَّة. فقد أشار البند (17) من الاستمارة إلى أن المقرر يتعلق بأنماط من الجرائم المستحدثة؛ نتيجة للتطورات التي تشهدها المجتمعات كالجرائم المعلوماتية، والجرائم الإرهابية، والجرائم المتعلقة بالبورصة دون ذكر لموضوع المقرر، في حين لم يتضمن ملف المقرر شيئًا عن "النقل والزراعة"، وهو الموضوع الذي تم تدريسه في الدفعة الرابعة وفقًا للبيانات التي قدمتها إدارة الكُلِّيَّة للجنة المراجعة. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتعديل وصف المقررات التي يتضمنها الملف الدراسي وتحديثها، بما يتوافق مع الموضوعات التي يتم تدريسها في كل سنة.

5.2 مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون العام مُبيَّنة في توصيف البرنامج، وتشمل مجموعة ملائمة من المعارف المعمقة، والقدرات الخاصة بممارسة الأعمال القانونية في مجال القانون العام، بالإضافة إلى مهارات التفكير التحليلي، والبحث العلمي. ويوضح تقرير التقييم الذاتي كيفية ربط المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج بأهدافه. وخلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، علمت لجنة المراجعة أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج قد تمت صياغتها في ضوء الإرشادات المؤسسية المعدة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ لضمان أنَّ هذه المخرجات مناسبة لمستوى البرنامج ومرتبطة بأهدافه. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج وأهدافه منقولة بشكلٍ مناسب لجميع الأطراف ذات العلاقة عبر الموقع الإلكتروني لكُلِّيَّة الحقوق والكتيبات التعريفية. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون العام مُعبَّر عنها في توصيف البرنامج وهي مناسبة لمستواه، ومرتبطة بشكلٍ جيد مع أهدافه.

6.2 مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية موثَّقة بشكلٍ جيد، حيث تتضمن استمارة توصيف المقررات الدراسية، قائمةً بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقرر تعكس مستويات الإنجاز الأكاديمي بشكلٍ مناسب. وقد تأكد للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على عينة ملفات المقررات الدراسية أثناء الزيارة الميدانية أنَّ مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، بصورة إجمالية مناسبة لمستوى المقررات، والساعات المعتمدة المُبيَّنة في التوصيفات. كما تلاحظ اللجنة أنَّ المخرجات التَّعْلِيمية للمقررات الدراسية تتوافق مع الأهداف والمخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج، حيث تضمَّن

تقرير التقييم الذاتي مصفوفة تبين الربط بين مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لكل مقرر دراسي بأهداف البرنامج بشكلٍ واضح. كما تضمنت توصيفات المقررات مصفوفات لربط مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية بشكل مباشر مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، بحيث تبين بشكل واضح المشاركة النسبية لكل مقرر دراسي في تحقيق مخرجات التَّعَلُّم الخاصة بالبرنامج. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى هذه المقررات، وتساهم في تحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون العام.

7.2 يتبع قسم القانون العام الإرشادات الواردة في النظام المؤسسي للدراسة والامتحانات، ونظام الجودة، والتي تنص على استخدام طرق تعليم وتعلم متنوعة، وتشجيع تحمل المسئولية الشخصية في التَّعَلُّم لدى الطلبة؛ لدعم تحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أساليب التَّعْلِيم والتَّعَلُّم المستخدمة في البرنامج والتي تشمل: المحاضرات النظرية، المناقشات والآراء، دراسة التطبيقات القضائية، العصف الذهني، والمشروعات البحثية. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس وطلبة البرنامج، تبين للجنة المراجعة أن معظم أعضاء هيئة التَّدْرِيس يتبعون أسلوب التَّعْلِيم التفاعلي الذي يعتمد على مشاركة الطالب في العملية التَّعْلِيمية من خلال إبداء رأيه فيما يطرح من مشكلات، وما يدور من مناقشات، كما يكلف الباحث بإعداد ورقة بحثية يتم مناقشتها في إطار المقرر الذي يتم تدريسه، كما تعرض على الطلبة بعض القضايا العملية، وتتاح لهم فرصة مناسبة لتحليل الأحكام القضائية والتعليق عليها، وهو أمر محل تقدير لجنة المراجعة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ وسائل التكنولوجيا الحديثة في التَّعْلِيم غير مستخدمة إلا من قبل عدد قليل من أعضاء هيئة التَّدْرِيس، على الرغم من أن الفصول الدراسية مجهزة بتلك الوسائل. كما أن البرنامج لا يستعين بالمحاضرين الخارجيين من العاملين في الحقل القانوني. ولجنة المراجعة تقر بأن الكُلِّيَّة أدركتْ حاجتها إلى التحسين في طرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم، كما هو مبين من المبادرات التي انطوت عليها خطة تحسين البرنامج، حيث تسعى الكُلِّيَّة إلى التعاقد مع المتخصصين العاملين في الحقل القانوني للتدريس في البرنامج؛ من أجل الاستفادة من خبراتهم العملية، كما تسعى إلى التعاون مع الجهات القضائية بالمملكة؛ من أجل تزويد الطالب بأحدث الأحكام القضائية، وتعزيز قدراتهم التحليلية. ومع ذلك، ومن وجهة نظر لجنة المراجعة، فإنَّ هناك حاجة لتشجيع أعضاء هيئة التَّدْرِيس على استخدام طرق وأساليب تعليم وتعلم متنوعة، تشمل الوسائل الحديثة والتَّعَلُّم الإلكتروني. وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة

بتوفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التَّدْرِيس في استخدام طرق تعليم وتعلم تتناسب مع حاجات التَّعْلِيم القانوني، وتدعم تحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون العام.

8.2 تتبنى الكُلِّيَّة سياسة واضحة لتقييم إنجازات الطلبة تضمنها نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، والذي ينص على أن "يضع القسم العلمي منهجًا لتقويم أداء الطالب في مقررات الدراسات العليا يحدد في ضوئه الدرجات المخصصة للنشاط الصفي، والامتحانات، والاختبارات بأنواعها المختلفة، والتقارير، والبحوث، والمشروعات، والتدريبات العملية، وذلك وفق معايير علمية وتربوية واضحة على أن يحظى هذا المنهج التقويمي على موافقة مجلس الدراسات العليا ومجلس الجامعة". واستنادًا إلى الأدلة المقدمة، يتم توزيع درجات مقررات الدراسات العليا كالآتي: (25%) لامتحانات المنتصف، (40%) للامتحان التحريري النهائي، (10%) لامتحان الأنشطة الصفية، و(25%) للامتحان الشفوي. وبالاطلاع على ملفات المقررات، لاحظت لجنة المراجعة أن عملية تقييم الطلبة تقوم على الجمع بين النظامين التقويمي والتجميعي، حيث تتنوع أساليب التقويم ما بين الامتحان النهائي، وامتحانات منتصف الفصل، والتقارير، والبحوث، والنشاط الصفي. ويتضمن نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، سياسة واضحة توجب على القائم بالتَّدْرِيس أن يزود طلبة المقرر بتغذية راجعة مكتوبة أو شفهية حول أدائهم في الأنشطة التقويمية؛ ليتمكنوا من التعرف على مستواهم في المقرر، ووجوه القصور أو الخطأ في إجاباتهم؛ من أجل تحسينها. وقد أكد أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قابلتهم لجنة المراجعة على التزامهم بنظام التغذية الراجعة، وتزويد الطلبة بتعليقات واضحة، وأجوبة نموذجية في غضون أسبوعين من تاريخ النشاط التقييمي. غير أنه ومن خلال المقابلات مع طلبة البرنامج، أُبلغت لجنة المراجعة أن بعض أعضاء هيئة التَّدْرِيس لا يلتزمون بتقديم بالتغذية الراجعة، ويكتفون بإبلاغهم بالدرجات التي يحصلون عليها في امتحان منتصف الفصل الدراسي. وعليه تشجع لجنة المراجعة على ضرورة تطبيق نظام التغذية الراجعة من قبل جميع أعضاء هيئة التَّدْرِيس. تتبنى الكُلِّيَّة سياسة واضحة تضمنها نظام الدراسة والامتحانات؛ ترسي مبدأ أحقية الطالب في التظلم من نتيجة الامتحان خلال أسبوعين من إعلان نتيجة امتحان الفصل، أو الفترة المحددة المعلن عنها، وقد وجدت لجنة المراجعة أن هذه السياسة مفعلة بشكل جيد، فهناك لجنة خاصة – يشكلها القسم لنظر التظلمات لا يشارك فيها عضو هيئة التَّدْرِيس القائم على تدريس المقرر – تفحص التظلمات، وترسل نتيجة التظلم بعد اعتمادها من رئيس القسم وعميد الكُلِّيَّة إلى عمادة

الدراسات العليا؛ لإجراء التعديل اللازم في ضوء نتيجة التظلم، وتشيد لجنة المراجعة بهذه السياسة المطبقة بشكل مناسب، حرصًا من الكُلِّيَّة على تحقيق العدالة والشفافية. كما تطبق كُلِّيَّة الحقوق سياسة الجامعة الخاصة بعدم جواز الانتحال العلمي والأكاديمي. وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنَّهم يُحاطون عِلمًا بسياسات التقييم، والانتحال والتظلم خلال اليوم التعريفي، ومن خلال الكتيبات التي تصدرها الكُلِّيَّة وعمادة شئون الطلبة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك سياسات وآليات مناسبة، وشفافة لتقييم إنجازات الطلبة، والتأكد من موثوقية وعدالة منح الدرجات.

9.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التَّعَلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- لدى برنامج الماجستير في القانون العام إطار عمل أكاديمي واضح يبين أهداف البرنامج ومخرجاته التَّعْلِيمية بما يساهم في تحقيق رسالة الكُلِّيَّة والمؤسسة.
- المنهج الدراسي منظم، ويتيح للطالب التقدم الدراسي من فصل دراسي إلى آخر، ومن مقرر دراسي إلى آخر، في ضوء عبء دراسي مناسب.
- يتضمن المنهج الدراسي مجموعة مناسبة من المقررات المعمقة والموسَّعة التي تكسب الطالب قدرًا مناسبًا من المعارف المعمقة تنعكس في مهارات ذهنية ومهنية، كالتحليل والاستنتاج ومقارنة النصوص القضائية.
- تتضمن الخطة الدراسية مقرر مناهج البحث؛ مما يحقق التوازن المطلوب بين المعارف النظرية وتطبيق المهارات العملية في مجال القانون العام.
- مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لبرنامج الماجستير في القانون العام مناسبة لمستواه، ومرتبطة بشكلٍ جيد مع أهدافه.
- مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لمستوى هذه المقررات، وتساهم في تحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون العام.
- يتبع أعضاء هيئة التَّدْرِيس أسلوب التَّعْلِيم التفاعلي الذي يعتمد على مشاركة الطالب في العملية التَّعْلِيمية من خلال إبداء رأيه فيما يطرح من مشكلات، وما يدور من مناقشات.
- توجد سياسات وآليات مناسبة وشفافة لتقييم إنجازات الطلبة، والتأكد من موثوقية وعدالة منح الدرجات.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- وضع قائمة بالموضوعات التي سيتم تدريسها في كل مقرر في إطار خطة تشمل عددًا معينًا من السنوات (من 3–5 سنوات)، بحيث تكون الموضوعات التي يتم تدريسها في السنوات القادمة معلومة ومعلنة وفقًا للخطة
- طرح عدد مناسب من المقررات الاختيارية في كل فصل دراسي، بحيث تتاح للطلبة فرصة حقيقية لاختيار مقرر من بينها
- تعديل توصيف بعض المقررات التي يتضمنها الملف الدراسي، وتحديثها بما يتوافق مع الموضوعات التي يتم تدريسها في كل سنة
- توفير التدريب المناسب لأعضاء هيئة التَّدْرِيس في استخدام طرق تعليم وتعلم حديثة تتناسب مع حاجات التَّعْلِيم القانوني، وتدعم تحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون العام.

11.2 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التَّعَلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 يتبع القبول في برنامج الماجستير في القانون العام سياسة الجامعة العامة في قبول طلبة الدراسات العليا في البرامج الأكاديمية المختلفة، حيث يتطلب القبول في البرنامج أن يكون المتقدم حاصلًا على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة البحرين، أو ما يعادلها من الجامعات العربية، أو الأجنبية المعترف بها بمعدل تراكمي لا يقل عن (4/2,67) حسب نظام النقاط، أو ما يعادل ذلك من نظم التقييم الأخرى. يضاف إلى ذلك الحصول على شهادة TOEFL أو IELTS بالدرجة التي يحددها مجلس الكُلِّيَّة، أو أن يكمل بنجاح مقررين معمقين باللغة الإنجليزية في جامعة البحرين. وخلال المقابلات، تأكدت لجنة المراجعة أن على الملتحق بالبرنامج اجتياز امتحان في المقررات القانونية التي يحددها مجلس القسم، وامتحان قدرات باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى مقابلة شخصية. كما تجيز شروط القبول قبول طلبة محولين من جامعات أخرى، أو من برنامج ماجستير إلى برنامج ماجستير آخر داخل الجامعة وفق الشروط المبينة في المادة (30) من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين. وتلاحظ لجنة المراجعة أن سياسات القبول متاحة بطريقة واضحة للطلبة على الصفحة الإلكترونية للجامعة وفي كُتيبات الكُلِّيَّة. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن سياسات القبول تتم مراجعتها بشكلٍ دوري بناءً على أداء الطلبة الحاليين في البرامج الأكاديمية؛ لضمان أن معايير القبول مناسبة لمستوى ونوع البرنامج. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن سياسات ومعايير القبول في برنامج الماجستير في القانون العام واضحة وملائمة لمستوى ونوع البرنامج، وهي متاحة للطلبة ويتم مراجعتها بصفة دورية.

2.3 تلاحظ لجنة المراجعة، من الأدلة المقدمة، أن متطلبات القبول (معدل البكالوريوس المطلوب للقبول والشروط المرافقة لذلك) كافية لاستقطاب طلاب مؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بالبرنامج. كما تأكد للجنة من خلال المقابلات، أن طلبة البرنامج لديهم القدرة الذهنية لاستيعاب المقررات التي تدرس في البرنامج. وقد وجدت لجنة المراجعة أن في إمكان قسم القانون العام تحديد بعض المتطلبات الاستدراكية للطلبة الذين ترى أنهم بحاجة إليها؛ ليكونوا قادرين على التوافق مع

متطلبات البرنامج. ولجنة المراجعة تقر بأن القسم يطبق شروطًا وإجراءات ملائمة؛ لضمان أنَّ مستوى المقبولين في برنامج الماجستير في القانون العام ينسجم مع شروط البرنامج وأهدافه.

3.3 أظهرت الوثائق والمقابلات خلال الزيارة الميدانية أن هناك تسلسل واضح لإدارة برنامج الماجستير في القانون العام، ابتداء من عميد كُلِّيَّة الحقوق الذي يترأس الهيكل التنظيمي في الكُلِّيَّة، ويضطلع بإدارة البرنامج بالتنسيق مع رئيس قسم القانون العام. ويتولى رئيس القسم الأكاديمي دورا مهمًّا، حيث يقوم بتكليف أعضاء هيئة التَّدْرِيس في القسم بتدريس المواد المحددة في الخطة، والتعامل المباشر مع الطلبة لحل مشكلاتهم، ورئاسة مجلس القسم، وحضور جلسات مجلس الكُلِّيَّة، والتنسيق مع عميد الكُلِّيَّة والجامعة بخصوص البرنامج. ولدى الكُلِّيَّة إجراءات واضحة لتوزيع المسئوليات واتخاذ القرارات، حيث يتم اتخاذ القرارات المهمة من قِبل مجلس القسم، ومن ثم يتم رفعها إلى مجلس الكُلِّيَّة، ثمَّ إلى مجلس الجامعة بحسب ما يقتضيه الحال. كما يشارك في إدارة البرنامج لجان عديدة أهمها: لجنة اختيار أعضاء هيئة التَّدْرِيس، ولجنة الترقيات الأكاديمية، ولجنة التقييم، ولجنة الدراسات العليا في القسم، ولجنة الدراسات العليا في الكُلِّيَّة. كما تلاحظ اللجنة وجود منسق لجنة الدراسات العليا في الكُلِّيَّة الذي يعمل على المتابعة مع منسقي لجان الدراسات العليا في الأقسام بشأن تطوير برامج الدراسات العليا، واستحداث برامج جديدة. كما تلاحظ اللجنة أن عمل هذه اللجان يساعد في تعزيز إدارة البرنامج، حيث إن لكل منها اختصاصات ومسئوليات محددة وموثقة بصورة جيدة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك خطوطًا واضحة لتحديد المسئولية في إدارة برنامج الماجستير في القانون العام، تساعده على تحقيق أهدافه.

4.3 لدى كُلِّيَّة الحقوق (17) عضو هيئة تدريس يسهمون في تقديم برنامج الماجستير في القانون العام، منهم (3) أعضاء بدرجة أستاذ، و(5) أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، و(9) أعضاء بدرجة أستاذ مساعد، وترى لجنة المراجعة أن عدد أعضاء هيئة التَّدْرِيس كافٍ لتغطية المقررات المطروحة في البرنامج ومساعدة الطلبة، وأن مجالات التخصص متنوعة تشمل كل التخصصات المطروحة في البرنامج. كما تلاحظ اللجنة – مع التقدير – تنوع المدارس العلمية التي تخرج منها أعضاء هيئة التَّدْرِيس، فبعضهم خريجو جامعات أوروبية، وبعضهم من جامعات عربية؛ مما يثري البرنامج. غير أن لجنة المراجعة، وبعد الاطلاع على الوثائق وملفات أعضاء هيئة

التَّدْرِيس لاحظت أن هناك نقصًا في عدد أعضاء هيئة التَّدْرِيس؛ ممن يحملون رتبة الأستاذية، حيث جاءت مقتصرة على أستاذين في تخصص القانون الإداري، وأستاذ في القانون الجنائي؛ وليس من بينهم أستاذ في تخصص القانون الدولي، أو قانون المالية العامة والضرائب، بالرغم من أن هذه التخصصات من التخصصات المهمة في البرنامج، والتي تحوي الخطة الدراسية للبرنامج عدة مقررات منها. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تعين الكُلِّيَّة عضو هيئة تدريس بدرجة أستاذ في القانون الدولي أو أحد فروعه، وآخر في تخصص المالية العامة والضرائب، أو القانون الدستوري؛ نظرًا لصعوبة ودقة هذه التخصصات. واستنادا إلى نظام الدراسات العليا يشترط في من يتولى الاشراف والتَّدْرِيس أن يكون بدرجة أستاذ أو أستاذ مشارك، إلا أنه يجوز، عند الحاجة، لمن هو في درجة أستاذ مساعد أن يدرِّس في البرنامج بعد الحصول على موافقة مجلس القسم شريطة ألَّا تقل خبرته في التَّدْرِيس عن أربع سنوات، وألَّا تقل بحوثه المنشورة عن ثلاثة بحوث، وألَّا يقل تقييمه في التَّدْرِيس عن (70%). وتأكد ذلك للجنة المراجعة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس للبرنامج. وخلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ الكُلِّيَّة في عملية متواصلة لتعيين المزيد من الأكاديميين المؤهلين وفقًا لحاجة البرنامج. وتلاحظ اللجنة – مع التقدير – تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث في الكُلِّيَّة بعد اجتيازهم اختبار قدرات، وابتعاثهم إلى جامعات أوروبية وأمريكية متميزة؛ بغرض الحصول على درجات علمية عليا في الحقوق، ومن ثم انضمامهم إلى أعضاء هيئة التَّدْرِيس في البرنامج. ولدى أعضاء هيئة التَّدْرِيس خبرات واسعة، والبعض منهم نشِطٌ في البحث والنشر العلمي كما يتبين من سيرهم الذاتية، وقائمة المنشورات البحثية لهم. وتسعى الكُلِّيَّة لتطوير كفاءة أعضاء هيئة التَّدْرِيس في مجال التَّعْلِيم والبحث العلمي؛ وذلك بإشراكهم في المؤتمرات، والورش العلمية، وإقامة الدورات التدريبية المناسبة. وبالرغم من وجود إنتاج علمي مناسب لأعضاء هيئة التَّدْرِيس، إلا أن لجنة المراجعة لاحظت غياب خطة بحثية للكُلِّيَّة لتحفيز الباحثين النشطين على مواصلة جهودهم البحثية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تضع الكُلِّيَّة خطة بحثية مدعومة لتشجيع أعضاء هيئة التَّدْرِيس لنشر مؤلفاتهم في مجالات تخدم أهداف الكُلِّيَّة وبرامجها.

5.3 لدى الجامعة إجراءات واضحة لتعيين وتقييم وترقية أعضاء هيئة التَّدْرِيس والموظفين الإداريين. وتطبق هذه الإجراءات بطريقة شفافة، حيث تتم على مستوى الجامعة لجميع الكليات. وتتولى اللجان المختصة في الكُلِّيَّة متابعة إعداد قوائم المرشحين لشغل الوظائف الأكاديمية، بالتنسيق

مع إدارة شئون الموظفين، ورفع التوصيات إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكُلِّيَّة الذي يرفع بدوره التوصيات بالتعاقد إلى مجلس الجامعة لاتخاذ القرار النهائي في تعيين أعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المواطنون البحرينيون يُعينون بصفة دائمة، أما غير البحرينيين فيتم تعيينهم بطريقة التعاقد، وهو الذي يحدد حقوقهم والتزاماتهم. ويتم تجديد العقد بحسب الحاجة والكفاءة. وخلال المقابلات علمت اللجنة أن لدى الكُلِّيَّة برنامجًا لتهيئة أعضاء هيئة التَّدْرِيس والموظفين الجدد، حيث يتم تعريفهم بكُلِّيَّة الحقوق، ومرافقها، وبرامج الكُلِّيَّة عند توظيفهم. أما استبقاء أعضاء هيئة التَّدْرِيس الأكْفَاء، فيتم عن طريق منح امتيازات غير الراتب كالدعم المالي للمشروعات البحثية، وإتاحة الفرصة لهم لنشر مؤلفاتهم. وقد عبَّر أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم نحو الترتيبات المطبقة لتنفيذ سياسات توظيف، وتهيئة، واستبقاء أعضاء هيئة التَّدْرِيس. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف، وتهيئة، واستبقاء أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وهي مطبقة بصورة منظَّمة.

6.3 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ نظام تقييم أعضاء هيئة التَّدْرِيس يشمل تقييم الأداء التَّدْرِيسي من قِبَلِ الطلبة في كل فصل دراسي، كما أن هناك تقييمًا شاملاً لأداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس يتم من قِبل رئيس القسم، وعميد الكُلِّيَّة. ويتضمن تقييم الأداء التَّدْرِيسي النشاط الأكاديمي، والمساهمة في تطوير القسم. وقد علِمت لجنة المراجعة من خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أن نظام التقييم الشامل لأداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس؛ يتم العمل به فقط عند الترقية، أو تجديد عقد العمل بالنسبة لأعضاء هيئة التَّدْرِيس غير البحرينيين. وترى لجنة المراجعة أن هناك ضرورة لتنفيذ عملية تقييم سنوية لكل أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة بإعداد وتنفيذ خطة تتضمن آليات رسمية للتقييم السنوي لجميع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، واستخدام نتائج التقييم لتحديد حاجات التطوير المهني وتطوير الأداء الأكاديمي.

7.3 لدى الجامعة نظام شامل للترقيات الأكاديمية، وإجراءات واضحة فيما يتعلق بترقية الأكاديميين، كما هو واضح من الأدلة المُقدَّمة، حيث تستند الترقيات إلى أربعة محاور هي: محور الفترة الزمنية، محور التَّدْرِيس والأنشطة التَّعْلِيمية، محور البحث العلمي والأنشطة العلمية، ومحور الخدمات الجامعية والمجتمعية. إلا أنه ومن خلال المقابلات، عبر أعضاء هيئة التَّدْرِيس عن قلقهم تجاه تنفيذ نظام وسياسات الترقية، فعلى الرغم من أن إجراءات الترقية واضحة بشكلٍ كافٍ،

فإن هناك عقبات تؤدي إلى إطالة ترقية أعضاء هيئة التَّدْرِيس. وقد علمت لجنة المراجعة بأن عمليات الترقية تستغرق فترة زمنية طويلة لإتمامها؛ تصل إلى ثلاث سنوات، ابتداءً من الوقت الذي يُكمل فيه المتقدم تقديم الوثائق الخاصة بالترقية. كما علمت اللجنة أنَّ خلال الـ (5) سنوات السابقة لم يُرَقَّ سوى عضو هيئة تدريس واحد، وأن هناك عضو هيئة تدريس آخر؛ إجراءات ترقيته على وشك الانتهاء. ولاحظت اللجنة من خلال فحص الأدلة المقدمة، بأنه يتم تخصيص تقييم كبير للأنشطة غير الأكاديمية – كخدمة المجتمع – في نظام الترقيات الأكاديمية في الجامعة، مقارنة بما يمنح من تقييم للإنتاج العلمي؛ والذي ترى لجنة المراجعة أنه عاملا مؤخرًا إن لم يكن مُعيقا لترقية العديد من أعضاء هيئة التَّدْرِيس. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تعمل الكُلِّيَّة مع الجهات المعنية بجامعة البحرين لمراجعة بعض إجراءات وتدابير ترقيات أعضاء هيئة التَّدْرِيس، لا سيما بشأن المعايير المحددة لمحاور الترقية الأكاديمية، وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز عمليات الترقية.

8.3 توفر جامعة البحرين أنظمة معلومات فعالة تسهم في اتخاذ القرارات المهمة فيما يتعلق بإدارة برنامج الماجستير في القانون العام؛ مثل نظام التسجيل الإلكتروني، ونظام الجداول الدراسية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ونظام التَّعْلِيم الإلكتروني، ونظام الموارد البشرية. وأثناء الزيارة الميدانية، قُدِّمَ عرضٌ توضيحي عن هذه الأنظمة للجنة المراجعة؛ وقد تأكدت اللجنة من أن هذه الأنظمة متاحة على موقع الجامعة، بحيث يتم الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ أي قرارات، أو رسم سياسات وإستراتيجيات أكاديمية أو إدارية. كما علمت اللجنة خلال المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التَّدْرِيس، والموظفين الإداريين بأن في استطاعتهم الاطلاع إلكترونيا على المعلومات التي تخصهم كل حسب حاجته. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك نُظُمًا لإدارة المعلومات مستخدمة بشكلٍ فعَّال من قِبل الكُلِّيَّة بما يساعد على رفد عملية اتخاذ القرار في إدارة برنامج الماجستير في القانون العام.

9.3 لدى الكُلِّيَّة سياسات وإجراءات مطبقة لضمان أمن سجلات الطلبة، والامتحانات والنتائج من خلال حفظ هذه السجلات لدى جهتين: عمادة الدراسات العليا، وعمادة كُلِّيَّة الحقوق من خلال منسق الدراسات العليا وقسم القانون العام. ويقع على عاتق عمادة الدارسات العليا بشكل أساسي مهمة المحافظة على سجلات وبيانات الطلبة العلمية والشخصية، حيث تحتفظ بها في البداية في

نسخ ورقية، ثم يتم إدخال البيانات إلكترونيا وتحديثها لاحقا أولا فأول. أمَّا عمادة القبول والتسجيل فهي الجهة المنوطة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ البيانات الأساسية للطلبة وضمان عدم التلاعب فيها، حيث يقوم مكتب التسجيل بتوفير نظام آمن متعدد المراحل؛ لتقييد عملية الدخول على هذه البيانات. ويعمل الموقع الإلكتروني من خلال شبكة داخلية لجامعة البحرين فقط (LAN)، وهي محمية بنظام أمن (SSL)، بالإضافة إلى جدول تدقيق يسجل كل حالات الموافقة على الدرجات. وخلال المقابلات مع موظفي مركز تقنية المعلومات، علمت اللجنة أن الدخول إلى هذه البيانات مقيد بالمستخدمين المصرح لهم، والذين يحملون رقمًا سريًّا يتم تغييره كل (120) يومًا. كما علمت اللجنة أنه في الإمكان تتبع هُوية الأشخاص الذين دخلوا على هذه البيانات بسهولة ويسر. ويتم عمل نسخة احتياطية إلكترونية في كل فصل دراسي، وذلك من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى نظام حفظ احتياطي داخل وخارج مبنى الجامعة في حال وقوع أحداث أو كوارث. واستنادًا إلى الأدلة المقدمة، والمقابلات خلال الزيارة الميدانية تلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير– أنَّ سياسات وإجراءات ضمان أمن السجلات مُطبقة في جميع البيانات الخاصة بالكُلِّيَّة، وبرنامج الماجستير في القانون العام.

10.3 لدى جامعة البحرين موارد مادية كافية من حيث المساحة والنوع والمعدات لتحقيق أهداف برنامج الماجستير في القانون العام. وخلال الزيارة الميدانية، سنحت الفرصة للجنة المراجعة القيام بجولة تفقدية لمبنى كُلِّيَّة الحقوق والمرافق العامة، حيث لاحظت اللجنة أن مبنى الكُلِّيَّة يحتوي على قاعات محاضرات كافية، ومجهزة بأدوات عرض وتدريس إلكترونية، ومكاتب خاصة لأعضاء هيئة التَّدْرِيس، ومختبر لتقنية المعلومات، وقاعتين للمحاكمة الصورية، ومركز للعيادة القانونية، بالإضافة إلى مدرج يتسع إلى (127) طالبًا. وتجد لجنة المراجعة أن هذه المرافق كافية ومرضية من حيث العدد والطاقة الاستيعابية. أما بالنسبة إلى المكتبة، وبالرغم من نقلها مؤقتا من مبنى كُلِّيَّة الحقوق إلى المكتبة المركزية التي لا تبعد كثيرا، فهي مكتبة ثرية بالمراجع والمصادر بشكل عام، وبالقانونية منها بشكل خاص. وتحتوي المكتبة القانونية على أكثر من (17000) مرجع قانوني، أغلبها باللغة العربية تشمل: مراجع القانون العام والخاص، والشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الدوريات العربية في القانون. كما تحتوي المكتبة على مصادر تعلُّمٍ كافية، مع توافر أماكن للمطالعة، وأجهزة الحاسوب، والدليل الإرشادي على شبكة الإنترنت، والمكتبة الرقمية حسبما استبان للجنة من واقع الزيارة الميدانية للمكتبة المركزية. وترى لجنة المراجعة أنَّ المكتبة

تحتاج إلى دعم فيما يتعلق بالمصادر القانونية باللغات الأجنبية، وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة بالتعاقد مع قواعد بيانات إلكترونية في حقل الدراسات القانونية باللغات الأجنبية مثل: West – Law, Legifrance,– Lexis – Nexis، لتعزيز أبحاث أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة؛ كونهم طلبة دراسات عليا. وبوجه عام، فإن لجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ الحرم الجامعي لجامعة البحرين، ومبنى كُلِّيَّة الحقوق يوفِّران بيئة ممتازة للتعلم تلبي حاجات أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة. إلا أنَّه، من خلال المقابلات، عبّر بعض الطلبة عن عدم الرضا نحو نقل المكتبة القانونية إلى المكتبة المركزية. وقد أشار مسئولو الكُلِّيَّة خلال الزيارة الميدانية إلى أن هذا النقل تم لتوفير مكاتب إضافية، حيث لم تعد هناك مساحة كافية في المبنى لاستيعاب أعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد. كما علمت اللجنة أن الجامعة تقوم حاليًا بإنشاء مبنى إضافي لكُلِّيَّة الحقوق يشتمل على مكتبة قانونية منفصلة؛ ليتناسب المبنى مع التوسعات المستقبلية للكُلِّيَّة وبرامجها في ضوء الطلب المتزايد على برامج الكُلِّيَّة بشكل عام. ولجنة المراجعة تؤيد تنفيذ هذه المبادرة.

11.3 يوجد نظام تعقب للتعرف على معدل استخدام المختبرات، والمكتبة ومصادر التَّعَلُّم الإلكترونية، حيث تحتفظ إدارة المختبر والمكتبة بجدول يومي لكل استخدام لأجهزة الحاسوب في المختبر، وتتبع هذا الاستخدام. كما أن المكتبة تقوم بإجراء التتبع اللازم للموارد الإلكترونية واستخدامها، وقد احتوى تقرير التقييم الذاتي إحصائيات للمراجع القانونية التي تمت استعارتها من المكتبة. أمَّا متابعة استخدام مصادر التَّعَلُّم الإلكتروني مثل الـ (Blackboard) والـ (Moodle)، فتتم من قبل مركز زين للتعلّم الإلكتروني. وفي المقابلات مع الموظفين الإداريين، تأكَّدت اللجنة أن هناك سجلات متابعة متوفرة فيما يتعلق باستخدام هذه المرافق، وتقارير يتم إعدادها وتُقدم إلى الكُلِّيَّة عند الطلب. ولجنة المراجعة ترى أنَّ نظام المتابعة كافٍ لتقييم مدى الاستفادة من مصادر الكُلِّيَّة.

12.3 لدى كُلِّيَّة الحقوق مجموعة من خدمات الدعم للموارد المتاحة لطلبة برنامج الماجستير في القانون العام، وهي مفصَّلة في تقرير التقييم الذاتي. كما توفر الكُلِّيَّة دعمًا مناسبًا للطلبة لاستخدام المختبرات، والمكتبة، والتَّعَلُّم الإلكتروني، حيث يتمكن أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة من استخدام أجهزة الحاسوب من خلال منحهم اسم مستخدم وكلمة مرور. وجميع أجهزة الحاسوب موصولة بالإنترنت، ومحمية من خلال نظام الجامعة Directory Domain. وتقدم الجامعة لمستخدمي

الأجهزة نظام المساعدة التقنية على الإنترنت؛ للإبلاغ عن أي مشكلة فنية ليتم حلها من قبل الفنيين، وإبلاغ المستخدم على بريده الإلكتروني، كما يوجد بالمختبر فنيٌّ متخصصٌ لمساعدة الطلبة. ويقدم مركز زين للتعلّم الإلكتروني التدريب حول الاستخدام الكفء لتقنية البلاك بورد والموودِل، لكلٍّ من أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة. وفيما يتعلق بالمكتبة، فبها نظام يقوم عليه فريق فني متخصص يساعد الطلبة على التعرف على مصادر المعلومات الورقية والإلكترونية، حسبما تبين للجنة من واقع الزيارة الميدانية للمكتبة المركزية. وتود اللجنة أن تثني على مستوى الطاقم الإداري في المكتبة المركزية والدعم الفعال الذي يقدمه لزوار المكتبة من الطلبة والباحثين. وتشيد لجنة المراجعة بالدعم المقدم من إدارة الأنشطة الطلابية، وإدارة التوجيه والإرشاد، وإدارة المخرجات الطلابية في عمادة شئون الطلبة، في مجال الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية، وقد تم حصر مجموعة من تلك الأنشطة في تقرير التقييم الذاتي، وكذلك الأنشطة المتميزة لشعبة التدريب والتنمية الطلابية. وقد تأكَّد هذا الأمر خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة المراجعة، والمقابلات مع الموظفين الإداريين والطلبة. كما تلاحظ اللجنة أن هناك دعمًا لوجِيستيًّا للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في السير والمرور داخل مرافق الكُلِّيَّة، كما تخصيص قاعة للطلبة ذوي الإعاقة البصرية في الامتحان، وتوفير طالب مساعد لهم، فضلاً عن توفير مختبر مجهز بخاصية Visio Braille لهم. وقد أشاد الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة بأنظمة الدعم المتاحة لهم من قبل الجامعة والكُلِّيَّة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك مجموعة واسعة من خدمات الدعم الفعالة للموارد المتاحة لطلبة برنامج الماجستير في القانون العام؛ مما يعزز قدرات تعلُّمهم.

13.3 تنظم الجامعة يومًا للتهيئة لاستقبال الطلبة الجدد، وإرشادهم في بداية كل عام أكاديمي، يتم فيه تعريف الطلبة الجدد بالكُلِّيَّة ومرافقها، وبرامجها الدراسية، والخدمات الأكاديمية والاجتماعية التي توفرها عمادة شئون الطلبة. كما يتم توزيع كتيبات توضيحية تتضمن برنامج اليوم التعريفي، ودليل الطالب، ولائحة المخالفات السلوكية، وبيان حقوق الطلبة وواجباتهم. ونفس الإجراءات التعريفية تقدَّم للطلبة المنقولين من مؤسسات أخرى. وتعد هذه الترتيبات كافية من وجهة نظر اللجنة لإرشاد الطلبة الجدد. وخلال المقابلات، عبر الطلبة بشكل إيجابي عن قيمة اليوم التعريفي في تهيئتهم لدراستهم؛ كونه يقدِّم لهم معلومات قيِّمة عن البرنامج، ومرافق الجامعة،

وخدماتها. وتُقدِّر لجنة المراجعة وجود ترتيبات منظمة وكافية لإرشاد وتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في البرنامج.

14.3 تطبق كُلِّيَّة الحقوق نظام الإرشاد الأكاديمي للجامعة؛ لمتابعة التقدم الدراسي للطلبة، حيث توفر للطلبة مرشدًا أكاديميًّا، وتيسر لهم عملية الاتصال مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس بجميع الطرق. وتعتمد الكُلِّيَّة نظام الإنذار الأكاديمي للطلبة المتعثرين قبل أن يصل الأمر إلى فصلهم من الجامعة، أو البرنامج الدراسي، فالطالب الذي لا يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في البرنامج وهو (3.0 نقاط) من أصل (4.0 نقاط) يوضع تحت الإنذار الأكاديمي. وتُنفِّذ الكُلِّيَّة نظام متابعة التقدم الدراسي للطلبة، بالتعاون مع عمادة القبول والتسجيل؛ لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا في الوقت المناسب، وتقديم الدعم المناسب لهم. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أُبلِغت لجنة المراجعة أنَّ جميع الطلبة يُطلب منهم الالتقاء بمرشدهم مرة واحدة على الأقل في الفصل الدراسي الواحد، ويتمثل دوْر المرشد الأكاديمي في مساعدة الطالب في اختيار المقررات الدراسية؛ من أجل تحسين المعدّل التراكمي العام للطالب المعرّض لخطر الإخفاق الأكاديمي، حيث لا يستطيع التسجيل دون موافقة المرشد الأكاديمي. وبشأن الدعم الأكاديمي، ومتابعة الطلبة المتعثرين، فقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك عدة إجراءات تترجم ذلك الدعم، منها الإرشاد الأكاديمي، وتواصل الطلبة مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس إلكترونيًّا، وفي الساعات المكتبية، ومنها كذلك نظام تعليم الأقران الذي تطرحه وحدة التدريب والتطوير بشعبة التدريب والتنمية الطلابية، وترتيب حلقات تعليمية داخل فصول دراسية للطلبة الذين لديهم قصور في تحصيلهم العلمي؛ لرفع كفاءتهم وقدرتهم الاستيعابية. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أنهم على علم بأنظمة التقييم وحالات الحصول على الإنذار، أو الفصل من البرنامج، حيث إنها متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن هناك رضا عامًّا حول عملية الإرشاد الأكاديمي، كما يتبين من نتائج استبانات الطلبة المُقبلين على التخرج من البرنامج: "بصورة عامة كنت راضيا عن الإرشاد الأكاديمي في تخصصي" (73.3%)، "بدا المرشد الأكاديمي مهتمًّا بمساعدتي" (86.7%). ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ لدى الكُلِّيَّة نظامًا ملائما لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، يشمل إجراءات لدعم هؤلاء الطلبة، يتم تطبيقه في برنامج الماجستير في القانون العام.

15.3 تتوفر بالكُلِّيَّة بيئة تعلم غير رسمي مناسبة، تعمل على توسيع معارف وخبرات طلبة البرنامج خارج قاعات المحاضرات، وذلك من خلال عقد العديد من الأنشطة، والدورات، والحلقات النقاشية، والمؤتمرات. ومن ضمن هذه الأنشطة الأسبوع القانوني الذي تقيمه الكُلِّيَّة بالتعاون مع هيئة التشريع والإفتاء، وكذلك الملتقى الحقوقي الذي تنظمه جمعية كُلِّيَّة الحقوق، حيث تلقى محاضرات ذات صلة بالواقع المحلي من قبل نخبة من ذوي الاختصاص، وكذلك الزيارات الميدانية لمجلسي الشورى والنواب، والمحكمة الدستورية، ومعهد التنمية السياسية وغيرها. كما أن هناك دعمًا مقدمًا للطلبة لحضور المسابقات المحلية والإقليمية. وتشيد لجنة المراجعة بنشاط جمعية كُلِّيَّة الحقوق، وبرنامج الوفد الشبابي، وبرنامج إنجاز، واشتراك طلبة الكُلِّيَّة في مسابقات المحاكمة الصورية بدولة النمسا، وأنشطة العيادة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن يوم المهن الذي ينظمه مكتب الإرشاد المهني سنويًّا يشكل علامة مميزة في مسيرة الكُلِّيَّة، حيث يتم عرض فرص التوظيف للخريجين، واطلاعهم على مستجدات سوق العمل القانوني. وقد عبَّر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم عن الفرص المتاحة لهم من قبل الكُلِّيَّة للمشاركة في فعاليات التَّعَلُّم غير الرسمي. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ هناك مجموعة واسعة من الفعاليات والأنشطة للتعلم غير الرسمي، تُقدَّم لطلبة برنامج الماجستير في القانون العام؛ لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم.

16.3 وفي معرض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة برنامج الماجستير في القانون العام، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسات ومعايير القبول في برنامج الماجستير في القانون العام واضحة، وملائمة لمستوى ونوع البرنامج، وهي متاحة للطلبة ويتم مراجعتها بصفة دورية؛ من أجل تحسين التقدم الدراسي للطلبة.
- هناك خطوط واضحة لتحديد المسئولية في إدارة برنامج الماجستير في القانون العام تساعده على تحقيق أهدافه.
- تتنوع تخصصات أعضاء هيئة التَّدْرِيس التي تغطي مختلف فروع القانون العام، ومدارسهم العلمية؛ مما يثري البرنامج.

- يتم تعيين أوائل الخريجين كمساعدي بحث بعد اجتيازهم اختبار قدرات، وابتعاثهم إلى جامعات أوروبية وأمريكية متميزة؛ بغرض الحصول على درجات علمية عليا في الحقوق.
- هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف وتهيئة واستبقاء أعضاء هيئة التَّدْرِيس، وهي مطبقة بصورة منظَّمة.
- هناك نُظُم لإدارة المعلومات مستخدمة بشكلٍ فعّال من قِبل الكُلِّيَّة بما يساعد على دعم عملية اتخاذ القرار في إدارة برنامج الماجستير في القانون العام.
- سياسات وإجراءات ضمان أمن السجلات مطبقة في جميع البيانات الخاصة ببرنامج الماجستير في القانون العام.
- الحرم الجامعي لجامعة البحرين، ومبنى كُلِّيَّة الحقوق يوفِّران بيئة ممتازة للتعلم تلبي حاجات أعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة.
- الطاقم الإداري في المكتبة المركزية على مستوى عال من المهنية، ويقدم دعمًا فعالًا لأعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة في برنامج الماجستير في القانون العام.
- هناك مجموعة واسعة من خدمات الدعم الفعالة للموارد المتاحة لطلبة برنامج الماجستير في القانون العام؛ مما يعزز قدرات تعلُّمهم.
- توجد ترتيبات منظمة وكافية لإرشاد وتهيئة الطلبة الجدد المقبولين في برنامج الماجستير في القانون العام.
- لدى الكُلِّيَّة نظامًا ملائما لتحديد الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، يشمل إجراءات لدعم هؤلاء الطلبة، يتم تطبيقه في برنامج الماجستير في القانون العام.
- هناك مجموعة واسعة من الفعاليات والأنشطة للتعلم غير الرسمي، تُقدَّم لطلبة برنامج الماجستير في القانون العام؛ لتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم.

17.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تعيين عضو هيئة تدريس بدرجة أستاذ في القانون الدولي، أو أحد فروعه على الأقل، وأستاذ آخر في تخصص المالية العامة والضرائب، أو القانون الدستوري؛ نظرًا لصعوبة ودقة هذه التخصصات
- وضع وتنفيذ خطة بحثية مدعومة لتحفيز الباحثين النشطين على مواصلة جهودهم البحثية، وتشجيع أعضاء هيئة التَّدْرِيس لنشر مؤلفاتهم في مجالات تخدم أهداف الكُلِّيَّة وبرامجها

- إعداد وتنفيذ خطة تتضمن آليات رسمية للتقييم السنوي لجميع أعضاء هيئة التَّدْرِيس في البرنامج، واستخدام نتائج هذا التقييم لتحديد حاجات التطوير المهني وتطوير الأداء الأكاديمي
- إعادة النظر في بعض إجراءات وتدابير ترقيات أعضاء هيئة التَّدْرِيس لا سيما بشأن النسبة المخصصة لخدمة المجتمع من التقدير اللازم للترقية، وتقليص الفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز عمليات الترقية
- دعم المكتبة من خلال التعاقد على قواعد بيانات إلكترونية في حقل الدراسات القانونية باللغات الأجنبية؛ لتعزيز أبحاث أعضاء هيئة التَّدْرِيس وطلبة البرنامج؛ كونهم طلبة دراسات عليا.

18.3 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 يحدد تقرير التقييم الذاتي مجموعة من مواصفات الخريجين لبرنامج الماجستير في القانون العام، متمثلة في ثلاثة أهداف تعليمية للبرنامج مرتبطة بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة له، والتي تشمل الدراية المعمقة لفروع القانون العام، والقدرة على تحليل النصوص القانونية، وإعداد الدراسات والبحوث، ومباشرة كافة الأعمال القضائية والقانونية بكفاءة وتميز. وترى لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين مذكورة بشكل مرضٍ وتتوافق، بوجه عام، مع مخرجات برامج الماجستير في القانون العام المماثلة. كما تلاحظ اللجنة أن توصيفات المقررات الدراسية تتضمن مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة لها، والمرتبطة بدورها مع أهداف البرنامج من خلال مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، وذلك باستخدام استمارة التوصيف الموحدة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى طرق التقييم المباشرة وغير المباشرة المُطبقة من قبل أعضاء هيئة التَّدْرِيس؛ لقياس مدى تحقق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. كما اشتمل التقرير على أمثلة لاستخدام أدوات التقييم المباشرة لقياس أداء الطلبة مقارنةً بمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مواصفات خريجي الماجستير في القانون العام معرَّفة كمخرجات تعلُّم مطلوبة، وأنها تخضع للتقييم بشكلٍ مناسب، ومن خلالها يتم تحقيق أهداف البرنامج.

2.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تتبنى الكُلِّيَّة منهج المقايسة المستمرة لبرنامج الماجستير في القانون العام ببرامج مماثلة في الجامعات الإقليمية والأجنبية. وقد علِمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس – أن عمليات المقايسة المرجعية تدار من خلال لجنة المناهج بالكُلِّيَّة، ومتابعة رؤساء مجالس الأقسام العلمية ومجلس الكُلِّيَّة. كما علِمت اللجنة أنَّ ليس لدى كُلِّيَّة الحقوق سياسة للمقايسة المرجعية، وأن هناك مبادرات مقايسة مرجعية قد جرت بصورة غير رسمية؛ للتأكد من تكافؤ برنامج الماجستير في القانون العام مع برامج مماثلة في جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، وجامعة بغداد، وجامعات أخرى رصينة. ولجنة المراجعة تنظر لهذه المبادرات على أنها مفيدة وبنَّاءة، ألا أن اللجنة ترى أن هناك حاجة إلى تحسين عملية المقايسة المرجعية، بحيث تقوم الكُلِّيَّة بعملية مقايسة مرجعية شاملة ورسمية تحدد أهداف

المقارنة، واختيار ما يراد مقايسته، والمقياس المُتخَذ لهذا الغرض، وكيفية استخدم نتائجها. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة للمقايسة المرجعية الرسمية؛ من أجل تحديد مدى التكافؤ بين الجوانب الأساسية لبرنامج الماجستير في القانون العام، وبين برامج مماثلة إقليمية وعالمية ذات سمعة طيبة.

3.4 تتبنى الكُلِّيَّة الضوابط المؤسسية الخاصة بسياسات وإجراءات التقييم الواردة في وثيقة "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، إضافة إلى المواد الواردة في "نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين"، والتي تتضمن شرحًا واضحًا وتفصيليًّا عن كيفية تنفيذ سياسات وضوابط التقييم الخاصة بالكُلِّيَّة وبرامجها الأكاديمية. وقد أكَّدت المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التَّدْرِيس أن هذه السياسات متاحة من خلال كتيبات الكُلِّيَّة والموقع الإلكتروني للجامعة، كما يتم إعلام الطلبة بسياسات وإجراءات التقييم، سواء في مرحلة المقررات الدراسية أم في مرحلة الأطروحة، في بداية الفصل الدراسي، وذلك من خلال التوصيفات العامة للمقررات الدراسية. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية – أن سياسات وإجراءات التقييم مطبقة بصورة جيدة ومتسقة من خلال الاختبارات التحريرية النصف فصلية، والنهائية والنشاط الصفي. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن القواعد الخاصة بأطروحة الماجستير منذ اختيار موضوعها، ومراحل تشكيل لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وكيفية مناقشتها، مطبقة وفق نظام الدراسات العليا. كما علمت اللجنة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس أن عملية تطبيق سياسات وضوابط التقييم الخاصة بالكُلِّيَّة تخضع للمراقبة، حيث يتم إعداد تقرير التقييم الخاص بكل مقرر دراسي؛ من قبل القائمين على تدريس المقررات في نهاية كل فصل دراسي، يتضمن توصيات للتحسين في تلك المخرجات التي لم تتحقق؛ بناءً على مقياس تضعه الكُلِّيَّة. وتتولى لجنة ضمان الجودة بالكُلِّيَّة مسئولية مراجعة ملفات المقررات الدراسية؛ للتأكد من التنفيذ المنظَّم لسياسات وضوابط التقييم الخاصة بالمقرر؛ ومن ثم إعداد تقريرٍ يُرفع إلى عميد الكُلِّيَّة يتضمن الملاحظات التي وجدها المكتب بما فيها مواطن الخلل؛ لاتخاذ الخطوات التصحيحية. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن سياسات وإجراءات التقييم ذات الصلة ببرنامج الماجستير في القانون العام منفَّذة بصورة منظّمة وتخضع للتدقيق.

4.4 تطبق الكُلِّيَّة الآليات المؤسسية المعدة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمواءمة التقييمات مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وذلك باستخدام مصفوفة تقييم المقررات الدراسية. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، علمت لجنة المراجعة أنَّ القائمين على تدريس المقررات يتولون كيفية اختبار فهم الطلبة في معارف محددة، ومهارتهم بطريقة مُثلى (كالامتحانات، والاختبارات القصيرة، ومشروعات الطلبة)؛ حتى تدل على أنهم حققوا مُخرجَ تعلُّمٍ مطلوبًا بعينه؛ كما يتابع منسق البرنامج مع مجلس القسم محددات الربط بين آليات التقييم ومخرجات التَّعَلُّم بخصوص كل المقررات الدراسية. وقد تأكدت لجنة المراجعة – من خلال مراجعة عينات من ملفات المقررات الدراسية خلال الزيارة الميدانية – من أنَّ مصفوفة تقييم المقرر تُستخدم لضمان أن الأدوات التقييمية مناسبة لمستوى مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة الخاضعة للتقييم. كما يتم قياس مدى تحقق المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج باستخدام الاستمارة الخاصة بذلك. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك آليات مناسبة مُطَبَّقة؛ لضمان مواءمة آليات تقييمات المقررات الدراسية مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.

5.4 تطبق الكُلِّيَّة آليات للتدقيق الداخلي؛ من أجل وضع الأدوات التقييمية وتقييم إنجازات الطلبة، وفقا لنظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، والذي يحدد ضوابط وضع أسئلة الامتحانات، وتدقيق درجات الامتحان والتحقق من عدالتها. وفي مقابلاتها مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، أُبلغت لجنة المراجعة أنه يتم تدقيق الامتحانات الرئيسة بعناية ابتداءً من التصميم الأولي وحتى تسليم نتائج الطلبة. كما علِمت لجنة المراجعة أن منسقي المقررات الدراسية مسئولون عن تحديد واجبات التدقيق، وإعداد ورقة الامتحان بالتنسيق مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس؛ لضمان أكبر قدر من الموضوعية والشفافية في أسئلة الامتحان. كما علمت اللجنة أن هذه العملية خاضعة للمتابعة، حيث يقوم منسق المقرر، أو القائم على التَّدْرِيس في حالة وجود شعبة واحدة، بإعداد ملف خاص بالمقرر يحتوي على الامتحانات والإجابات النموذجية، ومعايير التصحيح. كما يتولى مركز ضمان الجودة بالتعاون مع مكتبه في الكُلِّيَّة مراجعة ملفات المقررات؛ للتأكد من مستوى الأسئلة والامتحانات، ومدى استيفائها للضوابط المحددة في المادة (56) من نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثم إعداد تقريرٍ تفصيلي بملاحظاتها إلى رئيس القسم الأكاديمي. ويتم تدقيق النتائج النهائية بواسطة رئيس القسم قبل إرسالها إلى عمادة القبول والتسجيل. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن آليات التدقيق الداخلي فيما يخص عملية وضع وتصميم

الامتحانات وتصحيحها مُطبَّقة في برنامج الماجستير في القانون العام، ومنسجمة مع الإجراءات المؤسسية. الا أن لجنة المراجعة تلاحظ أن التدقيق الداخلي يقتصر حاليًا على امتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية، ولا يشمل الأدوات التقييمية التكوينية. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بوضع وتطبيق آليات لتدقيق الأدوات التقييمية التكوينية كالاختبارات القصيرة، والعروض التقديمية.

6.4 تلاحظ لجنة المراجعة أنه، باستثناء مشاركة ممتحِن خارجي في لجان مناقشة أطروحات الماجستير، لا توجد إجراءات مطبقة للتدقيق الخارجي لعملية التقييم، والاستفادة من التغذية الراجعة في عملية التحسين المستمر لطرق التَّعْلِيم والتَّعَلُّم والتقييم. ويشير التقييم الذاتي إلى أن كُلِّيَّة الحقوق قد استعانت بجمعية المحامين الأمريكية؛ لإجراء تقييم شامل للكُلِّيَّة في سبتمبر 2013، وتقدمت بتقرير مسهب بشأن برامج الكُلِّيَّة، يتضمن مقترحات لتطويرها، غير أن هذا التقرير لم يشمل تدقيق مستوى الأسئلة، أو درجات الطلبة، وتقييم امتحاناتهم. وقد ناقشت لجنة المراجعة هذه القضية مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، والذين أكدوا لها عدم الاستعانة بممتحنين خارجيين في تنفيذ عمليات التدقيق الخارجي، لتقييمات الطلبة المُدققة داخليًّا. ولجنة المراجعة ترى أنَّ التدقيق الخارجي يمكن أن يؤدي دورًا مهمًّا كآلية من آليات ضمان الجودة، لاسيما فيما يتعلق بالمقايسة المرجعية للمعايير الأكاديمية للبرنامج مع برامج مماثلة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بوضع نظام للتدقيق الخارجي؛ لضمان تناسق وعدالة إجراءات التقييم في جميع مقررات برنامج الماجستير في القانون العام، ومطابقتها للمستوى المتحقق في مؤسسات أخرى. كما تشجع الكُلِّيَّة على التنويع فيمن يتولون التقييم الخارجي، بما يتناسب مع المقررات المطروحة في البرنامج، وعدم الاقتصار على ممتحن أو مقيم خارجي واحد لجميع المقررات.

7.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تقيم الكُلِّيَّة إنجازات الطلبة؛ من أجل قياس مدى تحقق المخرجات المطلوبة من العملية التَّعْلِيمية، والتأكد من أن هذه الإنجازات تتناسب مع مستوى البرنامج. وقد تفحَّصت لجنة المراجعة – خلال الزيارة الميدانية – عينة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، بالإضافة إلى عينة من أطروحات الماجستير، حيث لاحظت اللجنة أن مستوى إنجازات الطلبة في برنامج الماجستير في القانون العام، يتناسب مع مستوى البرامج المماثلة في المنطقة العربية، وأن موضوعات الأطروحات التي اطلعت عليها لجنة المراجعة مواكبة لما هو

مطبق في الدول المجاورة بشكل عام. كما تلاحظ اللجنة أن آليات قياس مستوى إنجازات الطلبة مطبقة، حيث اشتملت ملفات المقررات على "استمارة تقييم المقررات"؛ لتحديد نسبة الطلبة الذين حصلوا على (60%) فما فوق في كل تقييم، لمعرفة إذا ما كانوا قد حققوا مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقرر أم لا. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، علمت اللجنة أنه، وفي نهاية الفصل الدراسي، يتولى القائمون بالتَّدْرِيس تحديد المخرجات التي لم يتم تحقيقها، وتقديم التوصيات لفرص التحسين، وهو أمر جيد. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مستوى إنجاز الطلبة في برنامج الماجستير في القانون العام يتناسب مع مستوى المقرر ومخرجاته التَّعْلِيمية، ومتكافئٌ مع برامج مماثلة محليًّا وإقليميًّا.

8.4 تتبنى الكُلِّيَّة آليات التقييم المبني على المخرجات؛ للتحقق من أن مستوى إنجازات الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة، فمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية ترتبط بمُخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، والتي بدورها ترتبط بأهداف البرنامج؛ مما يمكن من قياس مدى تحقق مخرجات البرنامج. وتشير آخر نتائج تقييم المخرجات التَّعْلِيمية لبرنامج الماجستير في القانون العام إلى أن هذه المخرجات قد تم تحقيقها بنسبة (86–100%)، وهو ما يتوافق مع نتائج الاستبانات حول تحقيق البرنامج لأهدافه التَّعْلِيمية، وما توصلت إليه اللجنة من خلال حوارها مع ممثلين لكل من الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال الذين أثنوا على تلبية مستوى إنجازات الخريجين لمخرجات التَّعَلُّم المطلوبة. كما تلاحظ لجنة المراجعة، من النتائج النهائية وجودة الأطروحات، أن إنجازات الخريجين تلبي أهداف ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج، حيث تستعين الكُلِّيَّة بأساتذة متخصصين من القضاة من محكمة التمييز، أو المستشارين من البرلمان والوزارات، لتقييم أطروحات الطلبة، وبيان مستواها حسب المخرجات التَّعْلِيمية. كما تلاحظ لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع خريجي البرنامج والأدلة المقدمة – أن أغلبهم يشغل مناصب مرموقة في المجال القانوني، كما تمكن بعضهم من مواصلة الدراسات العليا في مجال تخصصهم بنجاح. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن مستوى إنجازات خريجي برنامج الماجستير في القانون العام منسجمٌ مع أهداف البرنامج ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.

9.4 تشير الإحصائيات التي اطلعت عليها لجنة المراجعة أن الإقبال على الماجستير في القانون العام كبير ومتزايد، حيث تراوحت أعداد الطلبة المسجلين في البرنامج ما بين (31–40) خلال

الأعوام الأكاديمية الثلاثة السابقة. كما تلاحظ لجنة المراجعة أن الوقت الذي يستغرقه الطلبة للتخرج يتراوح ما بين (4 إلى 6) سنوات، حيث ينهي غالبية الطلبة (69%) من دراستهم خلال (4–5) سنوات. وقد أشارت الوثائق المرفقة وتقرير التقييم الذاتي أن نسبة الطلبة المستمرين في الدراسة من المقبولين هي (87%)، وهي، في رأي اللجنة نسبة معقولة. وتلاحظ لجنة المراجعة اللجنة، من خلال المقابلات مع مسئولي الكُلِّيَّة والأدلة المقدمة، أن الوجهة الأولى للخريجين هي العمل في الدوائر القانونية، والحقل القانوني في القضاء أو المحاماة، والبعض منهم يواصلون دراستهم في مرحلة الدكتوراه، وهو أمر جيد. غير أن اللجنة تلاحظ أن الكُلِّيَّة تفتقد حتى الآن وجود قاعدة بيانات إحصائية، تتضمن تحليلات إحصائية لطلبة البرنامج بحسب الدُّفعات، واستخدامها في خطط تحسين البرنامج. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتحليلات إحصائية بحسب الدُّفعات لطلبة برنامج الماجستير في القانون العام مع مقارنتها مع الإحصائيات المتحققة في البرامج المماثلة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا؛ من أجل تعزيز الجودة العامة لخريجي البرنامج.

10.4 تتضمن الخطة الدراسية في برنامج الماجستير في القانون العام مكون أطروحة تعادل (6) ساعات معتمدة، تستند إلى التطبيق والعمل، حيث يطبق الطالب المعارف النظرية التي حصَّلها في مرحلة المقررات لاسيما ما تعلق منها بالمهارات الذهنية والمهنية، على موضوع محدد ينجز فيه رسالة يتم تحكيمها، ومناقشتها، والحكم عليها. وتلاحظ لجنة المراجعة أن نظام الدراسات العليا بجامعة البحرين يحدد سياسات وإجراءات تنفيذ الأطروحة، والإشراف عليها، تشمل تحديد مسئوليات المشرف والطالب منذ اختيار الموضوع وتسجيله ومتابعة البحث، حتى انتهائه بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة. كما علمت اللجنة – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التَّدْرِيس – أن جميع مراحل إعداد وتقييم الأطروحة تخضع لمتابعة وتدقيق من قبل مجلس القسم ومجلس الكُلِّيَّة. وتتولى لجنة الدراسات العليا في القسم مسئولية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مواد نظام الدراسات العليا المتعلقة بأطروحة الماجستير، كالموافقة المبدئية على مقترحات الأطروحات، وتعيين المشرفين، ولجان المناقشة. وتلاحظ لجنة المراجعة مشاركة ممتحِن خارجي في لجان مناقشة الأطروحات. وقد عبَّر الطلبة والخريجون الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم، بوجه عام، نحو الترتيبات المُطبّقة فيما يتعلق بالإشراف على أطروحات الماجستير، والدعم الذي يتلقونه من مشرفيهم. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك سياسات وإجراءات مُحكمة ومنفَّذة للإشراف

على أطروحات ومشروعات الماجستير في القانون العام وتقييمها. وبالاطلاع على عيِّنة من أطروحات الطلبة، ترى اللجنة أنها ذات مستوى جيد. وتقترح لجنة المراجعة أن تسعى الكُلِّيَّة نحو اختيار موضوعات الأطروحات من خلال خطة بحثية لقسم القانون العام، يغلب عليها الطابع العلمي التطبيقي، بنحوٍ يحقق المخرجات التَّعْلِيمية للبرنامج.

11.4 لدى كُلِّيَّة الحقوق لجنة استشارية مكونة من أرباب الأعمال؛ تضم تسعة أعضاء من مختلف قطاعات العمل القانوني في المملكة، والمنوط بها النظر في برامج كُلِّيَّة الحقوق، واقتراح ما تراه مناسبا؛ من أجل ضمان كفاءة الخريجين، وتحسين مخرجات التَّعْلِيم. وقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة بأن هذه اللجنة لم تجتمع في الفترة الأخيرة؛ نظرًا لانشغال أعضائها؛ كونهم من أعضاء مجلس القضاء الأعلى، ومحكمة التمييز. كما علمت اللجنة بأنه تتم زيارة أعضاء اللجنة بشكل فردي، واستطلاع آرائهم حول مستوى الدراسة، ونوعية المقررات الدراسية، ومدى تحقق مخرجات البرنامج بما يلبي حاجاتهم في العمل. وعليه توصي لجنة المراجعة بتفعيل دور اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير برنامج الماجستير في القانون العام، وتنصح بإعادة تشكيل اللجنة، واختيار أعضاء لديهم الوقت الكافي لمتابعة البرنامج، والعمل على تحسينه وتطويره.

12.4 تضمن تقرير التقييم الذاتي عدة أدلة على رضا الخريجين عن برنامج الماجستير في القانون العام، حيث تشير نتائج تحليل استبانات الخريجين إلى أن نسبة الرضا عن تحقيق مخرجات البرنامج تتراوح ما بين (74–78%) وهي نسبة جيدة. وتلاحظ اللجنة أن أعلى درجة هي (78%) وقد حصل عليها مُخرج البرنامج (ج) "القدرة على مباشرة كافة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة وتميز"، ومُخرج البرنامج (ت) "القدرة على التنفيذ والترجيح بين المواقف الفقهية والتشريعات المقارنة". وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع ما لاحظته اللجنة خلال المقابلات مع الخريجين الذين عبروا عن تقديرهم للمهارات المكتسبة خلال فترة دراستهم في البرنامج. كما أفاد أرباب الأعمال الذين قابلتهم اللجنة أن برنامج الماجستير في القانون العام يلبي حاجة سوق العمل في مملكة البحرين، وعبّروا عن رضاهم عن جودة خريجي البرنامج، والذي ينعكس على أدائهم الوظيفي. ولجنة المراجعة تُقدِّر الرضا العام لدى الخريجين، وأرباب الأعمال عن مواصفات خريجي برنامج الماجستير في القانون العام.

13.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات خريجي الماجستير في القانون العام معرَّفة كمخرجات تعلُّم مطلوبة، وتخضع للتقييم بشكلٍ مناسب ومن خلالها يتم تحقيق أهداف البرنامج.
- سياسات وإجراءات التقييم ذات الصلة ببرنامج الماجستير في القانون العام منفَّذة بصورة منظّمة وتخضع للتدقيق.
- هناك آليات مناسبة مُطَبَّقة؛ لضمان مواءمة آليات تقييمات المقررات الدراسية مع مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.
- آليات التدقيق الداخلي فيما يخص عملية وضع وتصميم الامتحانات وتصحيحها مُطبَّقة في برنامج الماجستير في القانون العام، ومنسجمة مع الإجراءات المؤسسية.
- مستوى إنجاز الطلبة في برنامج الماجستير في القانون العام يتناسب مع مستوى المقرر ومخرجاته التَّعْلِيمية، ومتكافئٌ مع برامج مماثلة محليًّا وإقليميًّا.
- مستوى إنجازات خريجي برنامج الماجستير في القانون العام منسجمٌ مع أهداف البرنامج ومخرجات التَّعَلُّم المطلوبة.
- هناك سياسات وإجراءات مُحكمة ومنفَّذة للإشراف على أطروحات ومشروعات الماجستير في القانون العام وتقييمها.
- يوجد رضا عام لدى الخريجين وأرباب الأعمال عن مواصفات خريجي برنامج الماجستير في القانون العام.

14.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات مناسبة للمقايسة المرجعية الرسمية؛ من أجل تحديد مدى التكافؤ بين المعايير الأكاديمية لبرنامج الماجستير في القانون العام، وبين برامج إقليمية وعالمية ذات سمعة طيبة
- وضع وتطبيق آليات لتدقيق الأدوات التقييمية التكوينية كالاختبارات القصيرة، والعروض التقديمية

- وضع نظام للتدقيق الخارجي؛ لضمان تناسق وعدالة إجراءات التقييم في جميع مقررات برنامج الماجستير في القانون العام، ومطابقتها للمستوى المتحقق في مؤسسات أخرى
- تفعيل دور اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير برنامج الماجستير في القانون العام.

15.4 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 تعتمد كُلِّيَّة الحقوق في إدارتها لبرنامج الماجستير في القانون العام على مجموعة من السياسات واللوائح والنظم المعتمدة من قبل الجهات الرسمية في الجامعة، وهي مُتَاحَة لأعضاء هيئة التَّدْرِيس والطلبة عبر الموقع الإلكتروني للجامعة، ولمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لجامعة البحرين. كما أَنَّ هذه السياسات واللَّوائح مُضَمَّنَة في دليل الكُلِّيَّة، ودليل أعضاء هيئة التَّدْرِيس، ودليل ضمان الجودة. وخلال المقابلات المختلفة، علِمت لجنة المراجعة أن مسئولية إبلاغ السياسات والإجراءات الجديدة لجميع أعضاء هيئة التَّدْرِيس، والتأكد من تطبيقها تقع على عاتق عميد الكُلِّيَّة، ورئيس قسم القانون العام. كما تُقرُّ اللجنة بدور وحدة ضمان الجودة في نشر وتعزيز سياسات وأنظمة الكُلِّيَّة، والتأكد من تطبيقها، حيث يبرز دور هذه الوحدة في متابعة امتثال القائمين على العملية التَّعْلِيمية للإجراءات الخاصة بتلك العملية من اعتماد للمقررات، وإجراء الامتحانات وتصحيحها وتوزيعها على الطلبة، ومناقشتها معهم. ومن أجل تعزيز نشر سياسات الكُلِّيَّة وأنظمتها، يتم تعريف الطلبة بهذه الأنظمة خلال يوم التهيئة الذي تقيمه الجامعة في بداية كل عام دراسي، وهو ما يُسَهِّلْ على الطلبة التعامل مع هذه الأنظمة والسياسات لاحقا أثناء دراستهم في الجامعة. كما أَكَدّ أعضاء هيئة التَّدْرِيس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أَنَّهُمْ يُحَاطُونَ عِلْمًا بسياسات وإجراءات المؤسسة من خلال برنامج التهيئة، واجتماعات مجلس القسم ومجلس الكُلِّيَّة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – من خلال الوثائق المقدمة والمقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التَّدْرِيس أَنَّ هذه السياسات والإجراءات مُطَبَّقَة بِفَاعِلِيَّة، وَبِشَكْل مُنَظَّم في كُلِّيَّة الحقوق وقسم القانون العام.

2.5 لدى كُلِّيَّة الحقوق هيكل تنظيمي يتضمن تحديد الوظائف القيادية برئاسة عميد الكُلِّيَّة، وتشكيل واختصاصات مجلس الكُلِّيَّة، بالإضافة إلى هيكل الأقسام وواجبات رئيس ومجلس القسم. ويقوم على إدارة برنامج الماجستير في القانون العام عميد الكُلِّيَّة ورئيس قسم القانون العام، ويعاونهما في ذلك أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن أعضاء الهيئة الأكاديمية للكُلِّيَّة شخصيات مميزة وذات خبرة واسعة في مجالات المعرفة القانونية والتَّعْلِيم العالي؛ وهو

الأمر الذي ينعكس بصورةٍ إيجابيةٍ على ما يتعلق بالقيادة الأكاديمية. وقد تم تشكيل عدد من اللجان العامة على مستوى الكُلِّيَّة تتكون من عدد مناسب من أعضاء هيئة التَّدْرِيس يُضَم إليهم أحيانًا بعض مساعدي البحث؛ لإنجاز الأعمال بفاعلية بما يحقق مشاركة أعضاء هيئة التَّدْرِيس والهيئة المعاونة في إدارة البرنامج واتخاذ القرارات. وقد تم تشكيل لجنة للدراسات العليا تختص باستحداث برامج للدراسات العليا بناءً على الاقتراحات المقدمة من الأقسام العلمية، ومراجعة البرامج الجديدة، والتوصية بتطويرها. كما تم استحداث منصب منسق الدراسات العليا يشغله أحد أعضاء هيئة التَّدْرِيس بالقسم؛ لمتابعة البرنامج، وتذليل العقبات التي تظهر أثناء الدراسة، بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة الجامعة في الأمور المتصلة بالبرنامج. وقد استخلصت لجنة المراجعة من المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة، وأعضاء هيئة التَّدْرِيس، أنَّ برنامج الماجستير في القانون العام يدار بشكل جيد يدل على وجود قيادة فعالة ومسئولة، وهو أمر تُقدِّره لجنة المراجعة.

3.5 يتكون هيكل نظام الجودة بجامعة البحرين من: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، ومكتب ضمان الجودة بالكُلِّيَّة، ولجنة ضمان جودة البرامج، واللجنة التنفيذية لضمان الجودة، واللجنة الاستشارية للبرنامج، واللجنة الاستشارية للطلبة. وهذا الهيكل التنظيمي يقوم بمراقبة تنفيذ إجراءات ضمان الجودة التي تضعها الجامعة. وقد تم تأسيس مكتب ضمان الجودة في كُلِّيَّة الحقوق؛ لتطبيق وتفعيل نظام الجودة على مستوى الكُلِّيَّة، ومن أهم أهدافه التحقق من المعايير القياسية للعملية التَّعْلِيمية في الكُلِّيَّة بما يتفق مع إستراتيجية الجامعة وسياستها بالتنسيق مع الوحدة المركزية لضمان الجودة في الجامعة. وقد وضع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة دليلاً يتعلق بإجراءات تقييم البرامج التَّعْلِيمية في جامعة البحرين، يرتكز على المخرجات التَّعْلِيمية. وتتضمن سياسات وإجراءات جودة البرنامج تحديد وضمان وتطوير كيفية تقييم مدى تحقيق الطلبة للمخرجات التَّعْلِيمية المطلوبة بما يتفق مع أهداف البرنامج، وكيفية استخدام المعلومات الناتجة عن التقييم في تطوير البرنامج. وقد تم تحديد مهام ومسئوليات كافة الأشخاص، واللجان المذكورة واختصاصاتها. وتطبق الكُلِّيَّة سياسات وإجراءات ضمان جودة البرنامج لمراجعة وتقييم برنامج الماجستير في القانون العام بشكل دوري، حيث يقوم مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة بإجراء تقييم سنوي ذاتي؛ يتضمن تقييم العملية التَّعْلِيمية من كل جوانبها بصفة دورية؛ من أجل التطوير المستمر للبرنامج بما يتفق مع معايير الجودة التي وضعتها

الجامعة. وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة تبيِّن مشاركة اللجان المختصة في تطبيق نظام إدارة الجودة فيما يتعلق ببرنامج الماجستير في القانون العام. فقد أنشئت الكُلِّيَّة لجنة استشارية للطلبة والتي تعقد اجتماعات بصفة دورية وتقدم اقتراحات وتوصيات بناءة، تساهم في تطوير العملية التَّعْلِيمية. كما تتواصل اللجنة مع طلبة كُلِّيَّة الحقوق من خلال صفحة على موقع التواصل الاجتماعي باسم لجنة (LAW UoB)، لمناقشة ما يتصل بجودة العملية التَّعْلِيمية وإبداء آرائهم. ولجنة المراجعة تُقدِّر مشاركة الطلبة مشاركة إيجابية، وفهمهم الجيد لنظام الجودة، ودورهم في ضمان فاعلية التَّعْلِيم. وقد تأكدت لجنة المراجعة، من خلال المقابلات مع كبار مسئولي ضمان الجودة، من أن نظام الجودة يخضع للتقييم المستمر؛ إذ يُعدُّ مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة تقريرًا سنويًّا يشارك في إعداده أعضاء هيئة التَّدْرِيس بالكُلِّيَّة، والهيئة المعاونة، يبين فيه نقاط القوة وجوانب الضعف في البرنامج، إلى جانب خطة عمل للتحسين. ويتم تقديم هذا التقرير السنوي إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة، والذي يقوم بدوره بدراسته وتقديم التغذية الراجعة المناسبة عليه، ومن ثم إدراجه ضمن تقرير التقييم الذاتي الخاص بالجامعة، والذي يصدر سنويًّا. ولجنة المراجعة تُقدِّر أن هناك نظامًا مطبقًا لإدارة ضمان الجودة، فيما يتعلق ببرنامج الماجستير في القانون العام، وهو مُنفَّذ بصورة جيدة، ويخضع للمراقبة والتقييم.

4.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ عددًا من الدورات، وورش العمل قد تم عقدها لشرح مفاهيم ضمان جودة التَّعْلِيم لأعضاء هيئة التَّدْرِيس، والموظفين الداعمين للبرنامج، وذلك ضمن الخطة التي وضعها مكتب ضمان الجودة بالكُلِّيَّة بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. وقد قامت الكُلِّيَّة بتنفيذ ثماني دورات تدريبية في الفترة من 2012 إلى2015، والتي كان لها علاقة مباشرة بصياغة المخرجات التَّعْلِيمية للمقررات الدراسية، وتقييم هذه المقررات وتجد لجنة المراجعة أن هذا العدد ليس كافيًا لتحقيق الوعي المنشود لدى الموظفين الأكاديميين والإداريين بالقضايا الخاصة بضمان الجودة. وقد تَبَيَّنْ للجنة المراجعة من خلال مقابلات أعضاء هيئة التَّدْرِيس، والموظفين الإداريين أنَّ لديهم فهمًا مقبولاً لمتطلبات ضمان الجودة، ولدورهم في ضمان فعالية التَّعْلِيم والتَّعَلُّم. وفي ذات الوقت، لاحظت لجنة المراجعة، من خلال فحص ملفات المقررات، أن هناك بعض التفاوت في تطبيق أعضاء هيئة التَّدْرِيس لإجراءات التقييم والقضايا ذات الصلة بالجودة. وترى اللجنة أن تعزيز فهم منتسبي الكُلِّيَّة لنظام ضمان الجودة وأهميته سيؤدي إلى تطور فعالية التَّعْلِيم والتَّعَلُّم، وتحسين مخرجات عملية التَّدْرِيس. وعليه توصي اللجنة

بِأَنْ تُنَفِّذْ الكُلِّيَّة المزيد من الورش والدورات لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وتشجيعهم على حضورها؛ من أجل تأسيس فهم أكبر لأهمية ضمان الجودة، وممارساتها على مستوى البرنامج والكُلِّيَّة.

5.5 لقد حَدَّدَ النظام الخاص بطرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها – الذي تمَّ إقراره في اجتماع مجلس الجامعة – الإجراءات والخطوات المطلوبة لإعداد برامج جديدة، ولتعديل المقررات الدراسية أو تغييرها. ووفقا لهذا النظام، فيجب أن يسبق اقتراح البرنامج تقديم دراسة جدوى تبرر استحداث مثل هذا البرنامج أو تطويره. وقد أُبلغت اللجنة خلال المقابلات أن جميع الوثائق التي تقرر مثل هذا الاستحداث أو التطوير تتم دراستها من خلال تشكيل لجنة متخصصة على مستوى القسم؛ للنظر في أمر استحداث البرنامج، أو تعديله، ويتم تنفيذ هذا الاستحداث أو التطوير شريطة أن يعرض عمل هذه اللجنة على لجنة المناهج في القسم، والتي يتم عرض توصياتها بواسطة رئيس القسم على القسم لمناقشته ولإصدار التوصية بشأنه. وبعد ذلك يرفع قرار القسم إلى عميد الكُلِّيَّة الذي يقوم بعرضه على لجنة المناهج في الكُلِّيَّة، ومن ثم مجلس الكُلِّيَّة التي ترفع الأمر في حال الموافقة عليه إلى لجنة المناهج في الجامعة. وتلاحظ اللجنة اتِّباع إدارة كُلِّيَّة الحقوق لهذه الإجراءات عند قيامها باستحداث برنامج جديد، أو عند رغبتها في تعديل الخطة الدراسية. وتُقدِّر لجنة المراجعة أن هناك سياسات وإجراءات مناسبة ومطبقة؛ لطرح برامج ومناهج دراسية جديدة – تتوافق مع الضوابط المؤسسية الموجودة – لضمان صلتها وملاءمتها للهدف؛ من أجل تلبية احتياجات السوق.

6.5 تتبع كُلِّيَّة الحقوق الإجراءات المؤسسية للتقييم الداخلي السنوي للبرامج، والموثقة في "دليل الجودة للجان ضمان الجودة في الأقسام" الذي يبين كيفية إعداد تقارير التقييم الذاتي، وخطط التحسين وفق نموذج التقييم الذاتي للبرامج الأكاديمية. وتقوم لجنة ضمان الجودة في الكُلِّيَّة بمراجعة سنوية لبرنامج الماجستير في القانون العام، وإعداد تقرير تقييم ذاتي سنوي مع خطة تحسين؛ يُقدم لمركز ضمان الجودة في الجامعة. وخلال المقابلات، علمت اللجنة بمشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية في عملية التقييم الذاتي من خلال إعداد تقارير التقييم الخاصة بتحقيق مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة الخاصة بكل مقرر، والتي تُستخدم لقياس مخرجات التَّعَلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج لتقارير التقييم الذاتي، والتي ترى أنها تشكل في مجموعها

إجراءات كافية لتقييم البرنامج، حيث يتم قياس مدى قدرة البرنامج على تحقيق مخرجاته التَّعْلِيمية، وتحديد نقاط القوة ومكامن الخلل. كما تُؤْخَذ التَّغذية الرَّاجِعَة من الأطراف الداخلية ذات العلاقة في الاعتبار، وتستخدم لدعم عملية التحسين. ولجنة المراجعة تُقدِّر وجود ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي لبرنامج الماجستير في القانون العام، تتمخض عنها خطة للتحسين المستمر للبرنامج.

7.5 تُطبِّق الكُلِّيَّة نظام وإجراءات الجامعة للمراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية، والتي تتضمن التغذية الراجعة الداخلية والخارجية والآليات المعمول بها؛ من أجل تنفيذ توصيات التطوير. ومن أجل التأكد من أن عمليات المراجعة تستخدم مدخلات وتغذية راجعة متنوعة، فقد شَكَّلْتَ الكُلِّيَّة لهذا الغرض عدة لجان استشارية، منها اللجنة المُشَكّلة من الخبراء العاملين في الوسط الوظيفي بموجب قرار عمادة الكُلِّيَّة رقم (6) لسنة 2013، وقد أسند القرار لها مهمة النظر في برامج كُلِّيَّة الحقوق، ومدى ملاءمتها لسوق العمل، واقتراح ما تراه مناسبًا؛ من أجل ضمان كفاءة الخريجين، وتحسين مخرجات التَّعَلُّم، واللجنة الاستشارية الْمُشَكّلة من خريجي الكُلِّيَّة بموجب قرار عمادة الكُلِّيَّة، وهى تختص بقياس مستوى رضا الأطراف المجتمعية عن خدمات المجتمع التي تقدمها الكُلِّيَّة، وإبداء النصح والمشورة بغرض تطوير البرنامج، واللجنة الاستشارية الطلابية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كُلِّيَّة الحقوق قد استعانت بجمعية المحامين الأمريكية لمراجعة ما تقدمه الكُلِّيَّة من برامج ومقررات؛ بغرض تقديم مقترحات للتطوير لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد قام فريق من أربعة أعضاء مكلفين من الجمعية بزيارة الكُلِّيَّة لهذا الغرض لمدة أربعة أيام، اعتبارًا من 9 حتى 13 سبتمبر 2013، وقد قدم تقريرًا مفصلاً بشأن مراجعة أداء التَّعْلِيم القانوني بجامعة البحرين. ولجنة المراجعة تُقدِّر استعانة الكُلِّيَّة بالجهات الخارجية لمراجعة برامج الكُلِّيَّة، إلا أنه بعد الاطلاع على هذا التقرير، لاحظت اللجنة أنه يركز على برنامج البكالوريوس في الحقوق بصورة أكبر من برامج الماجستير. وعليه توصي اللجنة بأن تقوم الكُلِّيَّة بالمراجعة الخارجية لبرنامج الماجستير في القانون العام بشكل يفي بالغرض من المراجعة، والاستفادة من التوصيات في عمليات التطوير المستمر للبرنامج. وعلى المستوى الداخلي، فقد تلقت الكُلِّيَّة تقارير من اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال، ولجنة الخريجين. وخلال المقابلات مع كبار مسئولي الكُلِّيَّة، أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الكُلِّيَّة تعمل على تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة في هذه التقارير، بما

فيها تقرير المراجعة الخارجية لجمعية المحامين الأمريكية. ومن خلال الاطلاع على الأدلة المقدمة، تُقرُّ لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة قد اتخذت بعض الإجراءات لتنفيذ التوصيات التي تمخضت عنها مراجعة البرنامج؛ من أجل تحسين جودة التَّعْلِيم والتَّعَلُّم.

8.5 يجري مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة عددًا من الاستبانات المختلفة لتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، والتي تشمل: استبانة الطلبة المُقبلين على التخرج، استبانة الخريجين، استبانة أعضاء هيئة التَّدْرِيس، استبانة أرباب الأعمال واستبانة الطلبة الحاليين. وقد علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات بأن مكتب ضمان الجودة يقوم بتحليل الاستبانات؛ للتعرف على نقاط القوة وجوانب الضعف في البرنامج، واستخدام نتائجها في اتخاذ القرارات المناسبة؛ من أجل التحسين المستمر. كما قدمت الكُلِّيَّة أدلة في ملحقات تقرير التقييم الذاتي على أن نتائج هذه الاستطلاعات تخضع للتحليل. وبالاطلاع على نتائج هذه الاستبانات، لاحظت اللجنة أن بعض الجوانب قد حصلت على تقدير متدنٍّ، كاستخدام طرق متنوعة للتدريس (46.7%)، وتوظيف مركز التَّعَلُّم الإلكتروني لدعم الأنشطة التَّعْلِيمية ضمن البرنامج" (40%)، كما ورد في نتائج استبانات الطلبة المُقبلين على التخرج، وهو ما يعكس آراء لجنة المراجعة وتوصياتها. كما شملت نتائج تحليل استبانات أعضاء هيئة التَّدْرِيس العديد من التوصيات من أهمها: إعادة النظر في نظام الترقية، وتشجيع الأكاديميين على حضور المؤتمرات والندوات المهنية. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت لجنة المراجعة أن الكُلِّيَّة قد شرعت في معالجة القضايا التي تمخضت عن تلك الاستطلاعات في خطتها لتحسين البرنامج، فعلى سبيل المثال، علمت اللجنة أن آلية احتساب الدرجات قد تمت مراجعتها في ضوء مقترحات الطلبة، والموافقة عليها في مجلس الكُلِّيَّة. وقد تأكد ذلك للجنة من خلال الأدلة المقدمة. وهو ما يحظى بتقدير لجنة المراجعة. كما تشعر لجنة المراجعة بالارتياح بأن مكتب ضمان الجودة يعمل على رفع نتائج التغذية الراجعة من الاستبانات إلى عمادة الكُلِّيَّة؛ لمناقشتها واتخاذ ما تراه مناسبًا بشأنها.

9.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى بعض مشروعات تطوير الأداء المهني التي تنظمها المراكز المتخصصة في الجامعة لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وأهمها برنامج الشهادة العليا في تطوير الممارسة الأكاديمية، والذي يهدف إلى إكساب أعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد المعرفة والمهارات المطلوبة الخاصة بعمليتي التَّعْلِيم والتَّعَلُّم. وتضطلع شعبة التطوير الأكاديمي في مركز

القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي بالجامعة بمهمة تقديم دورات تعريفية لأعضاء هيئة التَّدْرِيس الجدد بالجامعة، والورش المتعلقة بتطوير أداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس. كما يساهم مركز ضمان الجودة في كُلِّيَّة الحقوق بإعداد مجموعة من الورش التدريبية في مجال ضمان الجودة، ورفع كفاءة أداء أعضاء هيئة التَّدْرِيس. وفيما يتعلق بتطوير أداء الموظفين الإداريين، يتولى مركز التدريب الإداري بالجامعة مسئولية طرح ورش تدريبية لرفع مستوى الأداء الإداري. ومن خلال فحص الأدلة المقدمة، تَبَيْن للجنة المراجعة مشاركة عدد محدود من أعضاء هيئة التَّدْرِيس في الدورات التدريبية الخاصة بتطوير الهيئة الأكاديمية خلال السنوات الثلاث الماضية. كما لاحظت اللجنة أن مشاركات أعضاء هيئة التَّدْرِيس في المؤتمرات الإقليمية والدولية محدودة للغاية، وقد تأكد ذلك خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، ومن نتائج استبانات أعضاء هيئة التَّدْرِيس. إضافة لذلك، فلم تكن هناك أدلة على قيام الكُلِّيَّة بتحليل الحاجات التدريبية للموظفين الأكاديميين بشكل رسمي، أو بتقييم فعالية الدورات المقدمة وقياس مخرجاتها. وعليه توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكُلِّيَّة بتطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير القدرات المهنية للموظفين الأكاديميين والإداريين، تشمل آليات لتشخيص الحاجات التدريبية لهم، وترتبط بتقييم أدائهم السنوي.

10.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الكُلِّيَّة من خلال اللجان الاستشارية، والاستبانات بالمتابعة والفحص المستمر لبرنامج الماجستير في القانون العام وتحديثه؛ للتأكد من توافقه مع متطلبات سوق العمل. كما علمت اللجنة خلال المقابلات أن مكتب ضمان الجودة يقوم بزيارات لجهات العمل القانوني؛ للحصول على تصوّر عن مدى مواكبة البرنامج لحاجات سوق العمل وتوجهاته. وهذه كلها تطورات جيدة تُقرُّ بها لجنة المراجعة، إلا أن لجنة المراجعة لم تجد أي منهجية واضحة لجمع بيانات أولية محددة ذات صلة مباشرة ببرنامج الماجستير في القانون العام؛ من أجل استقراء سوق العمل. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تُجري الكُلِّيَّة دراسات منتظمة للسوق المستهدفة؛ من أجل التعرف على أحدث الاتجاهات، ولضمان أن برنامج الماجستير في القانون العام يلبي حاجات السوق المحلية والخليجية. كما تشجع لجنة المراجعة الكُلِّيَّة على تعزيز استفادتها من الخبرات لدى أعضاء اللجان الاستشارية كمصادر أخرى للتعرف على سوق العمل، وذلك بتفعيل دور هذه اللجان، وترتيب المزيد من الاجتماعات (انظر الفقرة 11.4).

11.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- السياسات والإجراءات المؤسسية مطبقة بفاعلية وبشكل منظَّم في برنامج الماجستير في القانون العام.
- يُدَارَ برنامج الماجستير في القانون العام بشكل جيد يدل على وجود قيادة فعالة ومسئولة على مستوى الكُلِّيَّة والمؤسسة.
- هناك نظام مطبق لإدارة ضمان الجودة فيما يتعلق ببرنامج الماجستير في القانون العام، وهو مُنفَّذ بصورة جيدة، ويخضع للمراقبة والتقييم.
- يشارك الطلبة مشاركة إيجابية في نظام جودة برنامج الماجستير في القانون العام، ولديهم فهم جيد لدورهم في ضمان فاعلية التَّعْلِيم والتَّعَلُّم.
- هناك سياسات وإجراءات مناسبة ومطبقة؛ لطرح برامج ومناهج دراسية جديدة – تتوافق مع الضوابط المؤسسية – لضمان صلتها وملاءمتها للهدف؛ من أجل تلبية احتياجات السوق.
- توجد ترتيبات ملائمة ومطبقة للتقييم السنوي لبرنامج الماجستير في القانون العام، تتمخض عنها خطة للتحسين المستمر للبرنامج.
- تستعين الكُلِّيَّة ببعض الجهات الخارجية كجمعية المحامين الأمريكية لمراجعة برنامج الماجستير في القانون العام، وتقديم المقترحات لتطويره.
- يجري مكتب ضمان الجودة في الكُلِّيَّة عددًا من الاستبانات المختلفة لتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، ويعمل على رفع نتائج التغذية الراجعة من الاستبانات إلى عمادة الكُلِّيَّة، لمناقشتها واتخاذ ما تراه مناسبًا بشأنها.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكُلِّيَّة القيام بما يلي:

- تنفيذ المزيد من الورش والدورات لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية، وتشجيعهم على حضورها؛ من أجل تأسيس فهم أكبر لأهمية ضمان الجودة وممارساتها على مستوى البرنامج والكُلِّيَّة
- اجراء المراجعة الخارجية لبرنامج الماجستير في القانون العام بشكل يفي بالغرض من المراجعة، والاستفادة من التوصيات في عمليات التطوير المستمر للبرنامج

- تطوير وتنفيذ إستراتيجية لتطوير القدرات المهنية للموظفين الأكاديميين والإداريين، تشمل آليات لتشخيص الحاجات التدريبية للموظفين، وترتبط بتقييم أدائهم السنوي
- إجراء دراسات منتظمة للسوق المستهدفة؛ من أجل التعرف على أحدث الاتجاهات، ولضمان أن برنامج الماجستير في القانون العام يلبي حاجات السوق المحلية والخليجية.

13.5 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكُلِّيَّة* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التَّعْلِيم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التَّعْلِيم والتدريب:

إن برنامج الماجستير في القانون العام الذي تطرحه كُلِّيَّة الحقوق بجامعة البحرين جدير بالثقة.